الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف -1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

محاضرات في مقياس محاسبة الشركات المعمقة

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة

إعداد الدكتورة: أحططاش نشيدة

2021/2020

محاضرات في محاسبة الشركات المعمقة

مقدمة:

هذه المطبوعة خاصة بمقياس محاسبة الشركات المعمقة والموجهة لطلاب السنة الأولى ماستر محاسبة حسب البرنامج المعد والمصادق عليه من طرف اللجنة الوطنية لبرامج ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2017/2016، فرع المالية والمحاسبة تخصص محاسبة.

فمقياس محاسبة الشركات المعمقة هو مكمل لمقياس محاسبة الشركات، وهذا الأخير مرتبط بالمحاسبة المالية ويشترك معها في استخدام قوانين وقواعد النظام المحاسبي المالي (Le Système Comptables et Financier)، ويختلف مقياس محاسبة الشركات عن المحاسبة المالية باعتبارها تقوم على أساس تسجيل اليومي للعمليات التي تقوم بها الشركة (بيع، شراء، كراء، إنتاج....)، في حين محاسبة الشركات تهتم بتسجيل العمليات التي تحدث مرة واحدة في حياة الشركة (تأسيس، الإندماج، التوحيد، التصفية...) وبعض الأحداث التي تقع في نهاية السنة (تخصيص النتيجة، تعديل رأس المال، القروض السندية...).

بعد تعرف **طالب** على الإجراءات القانونية خاصة بالشركات والمعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بتكوين وتصفية الشركات. سوف يتعرف من خلال مقياس محاسبة الشركات المعمقة على الجوانب المحاسبية لعملية الاندماج ومحاسبة المجمعات ومحاسبة الأدوات المالية وكذا المحاسبة الدولية.

فمقياس محاسبة الشركات المعمقة من مقايس المهمة التي تتطلب معرفة مسبقة للمحاسبة المعمقة، القانون التجاري وبصفة خاصة أحكام الشركات التجارية، وجباية المؤسسات.

فالمقياس يهدف إلى تمكين الطالب من التحكم الجيد في الجانب المحاسبي لكل الأحداث الخاصة في شركات الأموال، بالإضافة إلي تعرف على المحاسبة على المستوى الدولي.

فمن خلال مقايس محاسبة الشركات المعمقة سوف نتطرق إلى ما يلي:

- محاسبة الأدوات المالية (القروض السندية)؛
- محاسبة عمليات الاندماج والشراء؛
- توحيد الحسابات؛

- محاسبة الشركات الدولية؛
- بدائل الخيارات المحاسبية.

الفصل الأول: الأدوات المالية

الفصل الأول: الأدوات المالية (القروض السندية)

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية الاحتياجات متزايدة لشركات الأموال لتمويل استثماراتها، فهي تساعد على الحصول على التمويل الإضافي للشركة، وهي تتميز بمجموعة من الامتيازات التي تجعل الاقبال عليها من طرف الشركات الكبيرة متزايد.

فنظرا لأهمية الأدوات المالية في الشركة بإعتبارها تمثل جزء مهم من ميزانية الشركة، فيجب تعرف على كيفية التاعمل المحاسبي معها، وهذا من خلال تعرف على تسجيل المحاسبي لعمليات الشراء، التقييم في نهاية السنة، إعادة التقييم، تسجيل الفوائد والبيع أو التنازل عنها.

يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا الفصل أن تكون قادرا على:

- ✓ تعرف على ما المقصود بالأدوات المالية؛
- ✓ التميز بين أنواع الأدوات المالية؛
- ✓ تعرف على أصناف الأدوات المالية حسب SCFوIAS /IFRS؛
- ✓ تمكن من قيام بعملية التسجيل المحاسبي لكل العمليات متعلقة بالأدوات المالية من شراء، تقييم في نهاية السنة أو إعادة التقييم، تسجيل الفوائد، البيع أو التنازل، واستحقاق الأدوات المالية.

I. الأدوات المالية

1- ماهية الأدوات المالية:

تعرف الأدوات المالية وفق لمعايير المحاسبية الدولية IAS 32 كما يلي:

- ✓ "هي **عقد** يؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما أو التزام مالي أو حق ملكية لشركة أخرى".

يمكن تمثيل الوضعية المحاسبية للأدوات المالية بالشكل التالي:

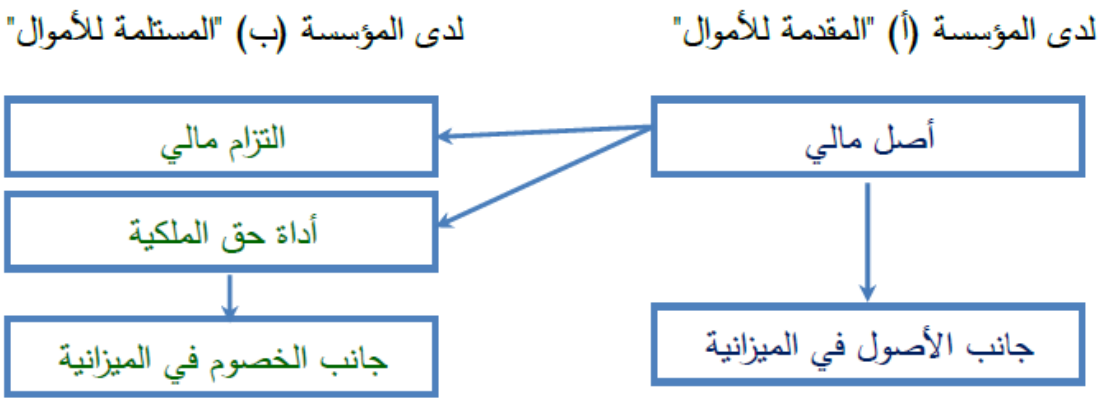

يوصف الأصل المالي على أنه أيّ أصل يكون:

أ- نقدا؛ أو

ب- أداة حقوق ملكية الشركة أخرى؛ أو

ج- حقا تعاقديا:

لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من شركة أخرى؛ أو

مبادلة أصول والتزامات مالية مع شركة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون مواتية للشركة.

د- عقد ستتم تسويته أو يمكن تسويته بأدوات حقوق ملكية الشركة نفسها والتي تكون أو يمكن أن تكون الشركة بموجبه ملزمة باستلام عدد متغيّر من أدوات ملكية الشركة نفسها.

أمثلة عن الأصول المالية:

- ✓ النقد؛
- ✓ لاستثمارات المالية؛
- ✓ الذمم المالية؛
- ✓ القروض والسلفيات الممنوحة؛
- ✓ الاستثمار ات المالية في السندات؛
- ✓ الذمم المالية لعقود الإيجار التمويلي؛
- ✓ الأصول المالية المشتقة: وهي الأصول المالية الآجلة.

البنود التي قد تبدو انها أصول مالية، لكنها في حقيقة الأمر لا تعتبر كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق مالي باستلام نقد أو أصل مالي آخر ومن أمثلتها:

- **الأصول غير المتداولة الملموسة:** (مثل مباني والعقارات والمعدات...)، حيث لا تؤدي إلى نشوء حق حالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر؛
- **الأصول غير الملموسة:** (مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية...) حيث لا تؤدي إلى نشوء حق حالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر؛
- **المصاريف المدفوعة مقدما:** ترتبط هذه الأصول على بالحصول على البضائع أو الخدمات في المستقبل لكنها لا تؤدي إلى نشوء حق حالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر.

يوصف الالتزام المالي على أنه أيّ التزام يكون:

أ- **التزاما** تعاقديا:

بتسليم النقد أو أصل مالي آخر إلى شركة أخرى؛ أو

مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع شركة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون مواتية للشركة؛

ب- **عقد** ستتم تسويته أو يمكن تسويته بأدوات حقوق ملكية الشركة نفسها والتي تكون أو يمكن أن تكون الشركة بموجبه ملزمة بتسليم عدد متغيّر من أدوات ملكية الشركة نفسها.

أمثلة عن الالتزامات المالية:

- ✓ الذمم الدائنة؛
- ✓ القروض التي يتم الحصول عليها من الشركات أخرى؛
- ✓ السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن الشركة؛
- ✓ الذمم الدائنة لعقد الإيجار التمويلي؛
- ✓ الالتزامات التعاقدية لتسليم الأسهم الشركة نفسها والتي مبلغها محدّد من النقد؛
- ✓ الالتزامات المالية المشتقة: وهي الالتزامات المالية الآجلة.

البنود التي قد تبدو التزامات مالية، لكنها في حقيقة الأمر لا تعتبر كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق حالي بدفع نقد أو أصل مالي آخر ومن أمثلتها:

- **الإيرادات المؤجلة:** ترتبط هذه الالتزامات بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات، ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر؛

- **مخصص ضمانات البضاعة المباعة:** ترتبط هذه المخصصات بالتزام بتقديم خدمات مستقبلية، لكن لا تؤدي إلى وجود التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر؛
- **التزامات ضريبة الدخل:** لا تعتبر هذه الالتزامات تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات قانونية؛
- **الالتزامات الاستنتاجية:** لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عن عقود مع الغير وتعالج بموجب معيار محاسبي الدولي رقم (37).

وتوصف أداة حق الملكية على أنها كل عقد يبين **الحصة المتبقية** في **أصول** الشركة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها.

أداة حق الملكية= إجمالي الأصول – إجمالي المطلوبات.

أمثلة عن حق الملكية:

- ✓ الأسهم العادية (التي لا يمكن ردها إلى جهة المصدرة من قبل حاملها)؛
- ✓ الأسهم الممتازة (التي لا يمكن استردادها من قبل حاملها وقد تقدم توزيعات أرباح غير محددة لحاملها)؛
- ✓ الكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة (التي تسمح لحاملها بالاكتتاب أو–شراء– عدد ثابت من الأسهم العادية غير القابلة للتداول مقابل مبلغ محدد من النقد أو أصل مالي آخر).

2– تصنيف الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

صنف النظام المحاسبي المالي الأدوات المالية على أساس استحقاقها إلى الأصول المالية غير جارية والأصول المالية الجارية، والالتزامات المالية غير الجارية والالتزامات المالية الجارية.

2–1 تصنيف الأصول المالية حسب SCF: والتي تنقسم إلى أصول مالية غير جارية وأخرى جارية.

أ– الأصول المالية غير الجارية:

وهي كل الاصول المالية التي تبقى لفترة طويلة في الشركة تفوق السنة، وتتمثل في سندات المساهمة والقروض والحسابات المدينة،

* سندات المساهمة: وتسجل في الحساب 26 (المساهمات والديون الدائنة الملحقة بالمساهمات) وهي المساهمات في الشركات التابعة والشركات الشريكة والشركات المشتركة.

* السندات الأخرى: وتسجل في الحساب27 (التثبيتات المالية الأخرى) ، وتتمثل في السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة، والسندات المثبتة الأخرى.

* القروض والحسابات المدينة: وتسجل أيضا في الحساب 27، وهي القروض التي أنشأتها المؤسسة على الغير في الأجل الطويل.

ب- الأصول المالية الجارية: وهي كل الاصول المالية التي تبقى لفترة لا تتجاوز السنة في الشركة، وتتمثل في:

* الذمم المالية الجارية: وتسجل في الحساب 41 (الزبائن والحسابات المرتبطة بهم)؛

* القيم المنقولة للتوظيف: وتسجل في الحساب 50 (القيم المنقولة للتوظيف)، وهي الأسهم والسندات المكتسبة بغرض إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها (بغرض المتاجرة)؛

* الجاهزية: وتسجل في الحسابين 51 (البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها) و53 (الصندوق).

2- 2 تصنيف الالتزامات المالية حسب SCF: وتنقسم أيضا إلى التزامات غير جارية وأخرى غير جارية .

أ- **الخصوم المالية غير الجارية:** وهي الالتزامات المالية التي تستحق بعد أكثر من سنة، وتشمل:

* القروض والسندات وديون أخرى: وتسجل في الحساب 16 (القروض والديون المماثلة)؛

* الحسابات الدائنة طويلة الأجل: وتسجل في الحساب 40 (حسابات الغير).

ب- الخصوم المالية الجارية: وهي الالتزامات المالية المستحقة لأقل من سنة، وتتمثل في:

* الأدوات المالية لغرض التمويل قصير الأجل وتسجل في الحساب 168 (اقترضات أخرى وديون مماثلة)؛

* الذمم الجارية الدائنة: وتسجل في الحسابين 40 (حسابات الغير) و46 (المدينون المختلفون والدائنون المختلفون).

2-3 تصنيف الأدوات المالية حسب المعايير المحاسبة الدولية: تصنف الأصول مالية الحسب هدف الشركة من اقتنائها، حيث يصنفها المعيار المحاسبي الدولي 39 إلى 3 فئات:

أ- الفئة الأولى: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ بحيث يكون للمؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها.

ب- الفئة الثانية: الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع: وهي التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة غير محدّدة، فليس هناك نية لبيعها، ومع ذلك قد تبيعها أو تنتظر تاريخ استحقاقها؛

ج- الفئة الثالثة: الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة.

3- المعالجة المحاسبية للأدوات المالية

3-1-المعالجة المحاسبية للأصول المالية: تختلف المعالجة المحاسبية للأصول المالية بحسب طبيعتها

أ- **الأصول (الاستثمارات) المحتفظ بها لغرض المتاجرة:** وهي الأسهم والسندات المشتراة لغرض تحقيق الأرباح عند بيعها في الأجل القصير، نستعمل للتعبير عنها الحساب **ح/50 القيم المنقولة للتوظيف** وفروعه. تخضع القيم السابقة للمعالجة المحاسبية عند: شرائها، إعادة تقييمها، استلام فوائدها، بيعها.

- **المعالجة المحاسبية للشراء:** في الغالب يتم شراء هذه القيم من البورصة عند سعر تداول معيّن، هو سعر الإدراج والذي يتضمن سعر البيع والفائدة كنسبة مئوية من القيمة الاسمية، وتسمى أيضا تكلفة السند = القيمة الاسمية (السعر الجاري% + فوائد مستحقة %) تدخل ضمن تكلفة الشراء كل مصاريف الحيازة.

ح/503 ح/506 ح/508	×	
ح/512		×
ح/509		×

ملاحظة: إن القيم غير المسددة من قيمة السند لا تحسب عليها فوائد.

مثال 1: قامت الشركة "أ" بشراء 1000 سند من البورصة بغرض متاجرة، فمن المتوقع التنازل عليها في الاجل القصير في حال ارتفاع أسعارها، تبلغ القيمة الاسمية للسند 2.000دج، سعر الفائدة 9% تاريخ الاستحقاق 31 أوت، مدرج في البورصة بتاريخ 1مارس بسعر (104 %+ 4,5%)، قامت الشركة بتسديد تكلفة السندات عن طريق البنك.

فوائد مستحقة (12/6 × % 9 =4,5%).

تكلفة السند = (104 %+ 4,5%)× 2.000دج × 1000 سند= 2.170.000دج.

المطلوب: تسجيل العملية في يومية الشركة.

الحل:

2020/03/3 1		
من ح/503	2.170.000	
إلى ح/512		2.170.000
شراء سندات توظيف		

مثال 2: بتاريخ 2020/11/1 قامت شركة "أ" بشراء أسهم من البورصة ومن المتوقع التنازل عليها في الاجل القصير في حال ارتفاع أسعارها بقيمة 50.000دج، مصاريف الوساطة 700دج، رسوم غير قابلة للاسترجاع 180دج، دفعت40 %من قيمتها بشيك والباقي يدفع بعد أسبوعين.

مطلوب: تسجيل العملية في يومية الشركة.

حل:

تكلفة الأسهم = 50.000 + 700+ 180= 50.880 دج

القيمة المدفوعة = 50.880× 40 %= 20.352 دج

القيمة المتبقية= 30.536 دج

2020/11/1		
من ح/503 أسهم اخرى	50.880	
إلى ح/512		20.352
ح/509 التسديدات باقي القيام بها عن قيم التوظيف غير مسددة		30.536
شراء أسهم من البورصة بغرض المتاجرة مع دفع40 %من قيمتها بشيك		
2020/11/16		
من حـ/ 509 التسديدات باقي القيام بها عن قيم التوظيف غير مسددة	30.536	
إلى حـ/ 512		30.536
تسديد 60 % من القيمة المتبقية للأسهم		

- **المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم:** إذا لم تبع الشركة التوظيفات قصيرة الأجل خلال السنة الجارية فإنها تقوم بإعادة تقييمها على أساس القيمة العادلة، باستعمال حسابات المصاريف والإيرادات.

N/12/31		
من ح/50	×	
إلى ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية فوائض القيمة		×
من ح/665 فارق التقييم عن الأصول المالية نواقص القيمة	×	
إلى ح/50		×

مثال: بتاريخ 2020/08/6 حازت الشركة "أ" على 300 سند يخوّل في الملكية لشركة أخرى بغرض المتاجرة بقيمة 200دج للسند الواحد، في 2020/12/31 كانت قيمتها العادلة:

- 210دج؛
- 180دج.

مطلوب: تسجيل العملية في يومية الشركة.

2020/12/31		
من ح/50 (300× (200-210))	**3.000**	
إلى ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية فوائض القيمة		**3.000**

إعادة تقييم الأصول المالية قصيرة الأجل بالقيمة العادلة.		
من ح/665 فارق التقييم عن الأصول المالية نواقص القيمة إلى ح/50 (300× (180-200)) إعادة تقييم الأصول المالية قصيرة الأجل بالقيمة العادلة.	**6.000**	**6.000**

- **المعالجة المحاسبية لاستلام الفوائد:** يتم استلام الفوائد في تاريخ استحقاقها، وتسجل كإيرادات مالية.

تاريخ استلام فائدة ح/512 ح/768 المنتوجات المالية أخرى	× 	 ×

مثال:

في تاريخ 2020/06/01 قامت الشركة "أ" بشراء 1000 سندات بغرض متاجرة بقيمة 200 بمعدل فائدة 9%، في 2020/12/31 لم تبع الشركة سندات.

مطلوب: تسجيل العملية استلام الفائدة في أخر السنة.

الحل:

2020/12/31 ح/512 (1000×200) ×0,09×12/7 ح/768 المنتوجات المالية أخرى استلام فائدة في نهاية السنة	10.500	 10.500

- **شراء سندات توظيف تتضمن فوائد:** قد تشتري الشركات سندات من عند شركة غير تلك التي أصدرتها، وبالتالي فإنها ستحمل معها الفوائد.

ح/50 ح/508 قيم التوظيف الاخرى ح/512	× × 	 ×
ح/512 ح/508 قيم التوظيف الاخرى ح/768 المنتوجات المالية أخرى	× 	 × ×

مثال:

اشترت الشركة "أ" بتاريخ 2020/05/1 من شركة أخرى 200 سند توظيف بسعر 105دج، قيمتها الاسمية 100دج، سعر الفائدة 5 % تستحق فوائدها بتاريخ 12/31/ من كل سنة.

المطلوب: تسجيل: – شراء السندات؛

- استلام الفوائد.

حل:

2020/05/1		
ح/50 (200×105)	21.000	
ح/508 قيم التوظيف الأخرى (0,05× 200سند × 100دج×12/5)	416,67	
ح/521		21.416,67
شراء سندات توظيف متضمنة فوائد		
2020/12/31		
ح/512	1.000	
ح/508 قيم التوظيف الاخرى		416,67
ح/768 المنتوجات المالية أخرى(0,05× 200سند × 100دج×12/7)		583,33
استلام الفوائد في تاريخ استحقاقها		

- **التسجيل المحاسبي لبيع السندات:** بما أن شراء السندات من طرف المؤسسة كان بهدف إعادة بيعها، فإنها تقوم بذلك إذا رأت أنها ستحقق الأرباح، ولكن قد يحدث العكس.

ح/512	×	
ح/50(الإلغاء بالتكلفة الأخيرة)		×
ح/768 (الفوائد)		×
ح/767(الأرباح)		×

مثال:

اشترت الشركة بتاريخ 2020/05/1 من شركة أخرى 100 سند بسعر 105دج، سعر الفائدة 9 %، تستحق في نهاية السنة، وفي تاريخ 2020/10/01 قامت الشركة بيع كل السندات بسعر (110دج) أو (100دج)

المطلوب: تسجيل عملية بيع السندات.

حل: الحالة 1

2020/10/01		
من ح/512	11.393,75	
إلى ح/50(100×105)		10.500
ح/ 768 (100×105×0,09×12/5)		393,75
ح/767 (100×105-110)		500
بيع سندات ب 110دج		

الحالة 2:

2020/10/01		
من ح/512	10.393,75	
ح/667 (100×100-105)	500	
إلى ح/50(100×105)		10.500
ح/ 768 (100×105×0,09×12/5)		393,75
بيع سندات ب 100دج		

ج – الأصول المالية طويلة الأجل والمتاحة للبيع: وهي السندات التي تشتريها الشركة لتحتفظ بها في الأجل الطويل، ولكن لديها نية بيعها.

الحسابات المستخدمة لتسجيل الأصول المالية طويلة الاجل تمثل فيما يلي:

الحساب	شرح الحساب
ح/ 261 سندات مساهمة	وهي سندات تمكن حيازتها من ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة.
ح/ 262 سندات مساهمة أخرى	وهي سندات مساهمة ليس الهدف منها ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة، لكن حيازتها ضرورية للمؤسسة المالكة لها.
ح/ 269 دفعات مستحقة على سندات غير محررة	يكون هذا الحساب دائما بقيمة الدفعات المستحقة التسديد والخاصة بشراء مساهمات في مؤسسات أخرى.
ح/ 271 السندات المثبتة الأخرى غير	وهي سندات تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بصفة دائمة، وكذلك السندات التي

السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة	لا يمكن للمؤسسة التنازل عنها على المدى القصير الأجل، من هذه السندات الحصص في رأسمال مؤسسات أخرى أو سندات التوظيف على المدى الطويل الأجل.
ح/272 سندات دين محتفظ بها لأجل طويل ولكنها متاحة للبيع	وهي سندات التي يحوزها الشركة لفترة طويلة ولكن يمكن أن تبيعها.
ح/ 273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة	وهذه السندات يكون من حيازتها تحقق مردودية مالية مرضية للأموال الموظفة (في هذه السندات) يحتفظ بها لتاريخ استحقاقها.

نسجل هذه الأصول في كل الوضعيات التي سجلنا فيها الأصول المالية قصيرة الأجل.

- **التسجيل عند حيازة الأسهم والسندات:** وتسجل في الحساب الذي يناسبها. وتسجل الحيازة بالقيمة العادلة لها.

ح/ 26، ح/27	×	
ح/512		×
ح/269		×
ح/279		×

مثال:

خلال سنة 2020 قامت الشركة "أ" بالعمليات التالية:

- شراء 150 سهم تمثل 40% من رأسمال الشركة "ب" وبسعر 200 دج للسهم الواحد، صددت بشيك. إن الشركة لا تنوي التنازل عن هذه الأسهم؛
- شراء 200 سهم تمثل 20 % من رأسمال المؤسسة "ن" وبسعر100 دج للسهم، سددت الشركة 50% من قيمة الأسهم بشيك؛
- شراء 100 سند تخص الشركة "س" ب 100.000دج بشيك، إن الهدف هو تحقيق مردودية مالية وليس كسب أي نفوذ في الشركة "س" يحتفظ بها لتاريخ استحقاقها.

مطلوب: تسجيل العمليات الشراء في يومية الشركة.

حل:

ح/ 261 سندات المساهمة	30.000	
ح/512		30.000
شراء مساهمة في الشركة "ب"		

من ح/ 262 مساهمات أخرى	20.000	
إلى ح/ 512		10.000
ح/ 269 دفعات مستحقة الدفع على سندات غير محررة		10.000
شراء أسهم خاصة "ن"		
من ح/ 273 سندات خاصة بنشاط المحفظة	100.000	
ح/ 512		100.000
شراء سندات خاصة بنشاط المحفظة		

- **التسجيل عند نهاية الدورة: إعادة التقييم**: يتم تقييم فقط الأسهم والسندات المتاحة للبيع، لأن السندات تلك التي تنتظر تاريخ الاستحقاق تسجل بالتكلفة المهتلكة.

ح/ 26	×	
ح/27 (ما عدا التي تنتظر تاريخ الاستحقاق)	×	
ح/104		×
ح/104	×	
ح/26		×
ح/27		×

مثال:

بتاريخ 2020/04/01 قامت الشركة بشراء **150** سهم تمثل **40%** من رأسمال الشركة "ب" وبسعر **200** دج للسهم الواحد، صددت بشيك. إن الشركة لا تنوي التنازل عن هذه الأسهم. وفي آخر السنة أصبحت قيمة الأسهم:

- **210**دج
- **190**دج

مطلوب: تسجيل العمليات التقييم في نهاية السنة.

حل:

2020/12/31		
ح/ 261	1.500	
ح/104		1.500
تقييم الأسهم (210)		
2020/12/31		

ح/104	1.500	
ح/261		1.500
تقييم الأسهم (190)		

- **التسجيل عند تحصيل الفوائد:** نسجل فقط الفوائد الخاصة بالسندات أما الأسهم فإنها تنتظر توزيع الأرباح.

ح/512		
ح/762 عائدات الأصول المالية		

- **التسجيل عند البيع أو التنازل:** عند التنازل عن الأصول المالية طويلة الأجل (المتاحة للبيع) يجب استرجاع فارق التقييم ح/104، ويُؤخذ بعين الاعتبار آخر تقييم في تحديد نتيجة الريح أو الخسارة.

ح/104		
ح/765		
ح/665 فارق التقييم عن الأصول مالية –نواقص القيم–		
ح/104		
ح/512		
(ح/667) الخسائر الصافية عن تناول عن الأصول المالية		
ح/26، ح/27		
ح/767 الأرباح الصافية عن تناول عن الأصول المالية		

مثال:

اشترت الشركة 200 سهم بقيمة 90دج/السهم، قيمتها الاسمية 100دج/السهم بتاريخ 2019/2/1، بتاريخ 2019 /12/31 قيمة تداولها كانت 85دج، عند تاريخ 2020/1/1 باعت الشركة جميع الاسهم عند سعر تداول 83دج/السهم.

مطلوب: تسجيل العمليات الخاصة بالبيع.

حل:

2019/12/31		
ح/104 (90-85)×200	1.000	
ح/272		1.000
تسجيل تقييم السهم في نهاية السنة		
2020/1/20		

ح/665	1.000	
ح/104		1.000
ترصيد حساب 104		
2020/1/20		
ح/512 (83×200)	16.600	
ح/667	4.00	
ح/272 (85×200)		17.000
بيع الأسهم		

ج – الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: إن كانت تلك الأصول أسهما فإنها تعبر عن الاستثمار الدائم في رأسمال شركة أخرى، وفي هذه الحالة لا يوجد تاريخ استحقاق ولكن توجد أرباح منتظرة في حالة تحققها وتوزيعها من طرف الجمعية العامة. أما إذا كانت سندات دين فإن لها تاريخ استحقاق وفوائد مستحقة عند تاريخ محدد.

لا يختلف تسجيل شراء هذه السندات مع السندات المتاحة للبيع، وكذلك تسجيل الفوائد المستحقة في نهاية كل سنة وعند تاريخ استحقاقها. لا تخضع هذه السندات لتقدير تغيّر قيمتها العادلة في نهاية كل سنة لأنها مقيّمة بالقيمة المهتلكة، ولكنها تخضع لاختبار خسارة القيمة.

القيمة (التكلفة) المهتلكة: هي المبلغ المقيم بها الأداة المالية عند تسجيلها أولي مطروحا منها التسديدات وكل تخفيض بسبب تدهور القيمة.

ولحساب التكلفة المهتلكة نستخدم المعدل الفعلي للفائدة (المحين).

التكلفة المهتلكة= قيمة الأصل عند تسجيله اولي – التسديدات +_ الاهتلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق– كل انخفاض في نقص القيمة أو إمكانية عدم التحصيل.

تتضمن هذه السندات عند شرائها العناصر التالية:

* **القيمة الاسمية:** القيمة الظاهرة على السند، والتي تحسب على أساسها الفائدة؛

* **سعر الإصدار:** وهو السعر الذي تُشترى به السندات، والذي قد: – يساوي القيمة الاسمية،

– يكون أكبر من القيمة الاسمية؛

– أو أقل منها.

* **سعر التسديد:** السعر الذي تقبضه الشركة عند استرجاع أصل الدين، وهو السعر الذي يُحدد قيمة الدين، والذي قد:

– يساوي على الأقل القيمة الاسمية؛

– أو يكون أكبر منها.

✓ عند تساوي سعر التسديد مع قيمة الإصدار فإن معدّل الفائدة الاسمي يجعل من القيمة الحالية (المحسوبة على أساس الفائدة الاسمية) للتدفقات المستقبلية بما فيها أصل الدين مساويا للقيمة التي تم دفعها عند الشراء.

✓ في حالة اختلاف القيمتين فإن معدّل الفائدة الاسمي لا يحقق المعادلة، وعليه يجب البحث عن معدّل الفائدة الفعلي الذي يحقق المعادلة.

الحالة الأولى: عند تساوي سعر التسديد مع قيمة الإصدار

مثال: اشترت الشركة "أ" سندات دين، بالشروط التالية:

- عدد السندات: 2000 سند؛
- القيمة اسمية 1.000دج/سند؛
- سعر الإصدار 100% من القيمة الاسمية؛
- سعر التسديد: 100 % من القيمة الاسمية؛
- تاريخ الشراء 2015/1/1؛
- تاريخ الانتفاع 1/1/ من كل سنة حتى نهاية المدة؛
- سعر الفائدة 5 % ؛
- مدة الدين: 5 سنوات؛
- طريقة الاهتلاك: الاهتلاك في نهاية المدة.

المطلوب: – تسجيل حيازة السندات

- إعداد جدول اهتلاك السندات؛
- التسجيل المحاسبي للفوائد المنتظرة، وعند استلامها.

الحل:

إعداد جدول اهتلاك السندات

- $v0 = \sum_{t=1}^{t=n} cf(1-(1+i)^{n-n}|i) + (v(1+i)^{-n}$

V : التكلفة المهتلكة : 2.000× 100= 200.000دج

Cf : التدفق النقدي : 200.000× 0.05= 10.000دج

N :عدد السنوات : 5سنوات

I :معدل الفائدة : 0,05

V_0 = 10.000 (1-(0,05+1)$^{-5}$) / 0,05) + 200.000(0,05+1)$^{-5}$ =200.000دج

تاريخ سداد الفائدة	عدد السندات	التدفق النقدي	اهتلاك أصل الدين "التكلفة المهتلكة"
2016/1/1	2.000	10.000	--
2017/1/1	2.000	10.000	--
2018/1/1	2.000	10.000	--
2019/1/1	0	10.000	200.000
2020/1/1			

تسجيل محاسبي:

2015/01/01 ح/ 2731 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة (سندات دين حتى تاريخ الاستحقاق) (200 سند × 1.000دج) ح/512 شراء سندات	200.000	200.000
2015/12/31 ح/2768 فوائد مستحقة على السندات ح/762 1.000دج×200 سند × 0.05 = 10.000دج تسجيل الفوائد المستحقة من 2015/1/1 إلى 2015/12/31	10.000	10.000
2016/01/01 ح/512 ح/2768 استلام الفوائد عن سنة 2016	10.000	10.000
2020/1/1		

ح/512	210.000	
ح/2731		200.000
ح/2768		10.000
استلام فوائد آخر سنة مع أصل الدين		

الحالة الثانية: عدم تساوي سعر التسديد مع قيمة الإصدار

مثال: بتاريخ 2015/1/1 اشترت الشركة سندات دين قيمتها الاسمية 10.000دج سعر إصدارها 9.500دج، سعر التسديد 100% من القيمة الاسمية، معدل الفائدة 6%.

لهذه المؤسسة نية الاحتفاظ بها حتى تاريخ حلول أجال إستحقاقها بعد 5 سنوات.

المطلوب : – إيجاد معدل الفائدة الفعلي

- إعداد جدول اهتلاك السندات
- التسجيل المحاسبي عند كل تاريخ انتفاع.

الحل:

إن اختلاف **سعر الإصدار** عن **سعر التسديد** وحسب معدل الفائدة السابق فإن المعادلة السابقة **لا تتحقق**، ومنه يجب البحث عن المعدّل الذي يحقق التساوي وهو **معدل الفائدة الفعلي**.

معدل الفائدة الفعلي T : هو المعدل الذي يعطينا قيمة حالية للتدفقات الناتجة عن الاداة المالية المعدومة: المدفوعات – التحصيلات=0 (المحينة بتاريخ الحيازة).

الفائدة عن معدل 6% : 10000×0,06= 600دج

سعر الاصدار= 10000× 0,95= 9500دج

القيمة المحاسبية الاولية= $\sum_{t=1}^{t=n} cf\,(1+T)^{-n}$

$$=(A)\ 9500 = 600(t+1)^{-1} + 600(t+1)^{-2} + 600(t+1)^{-3} + 600(t+1)^{-4} + 10600(t+1)^{-5} =$$

$$600(t+1)^{-4} - 1/t + 10600(t+1)^{-5}$$

نجد معدل الفائدة الفعلي= 7,2%

ومنه يكون جدول الاهتلاك كالتالي:

تاريخ الانتفاع	الفائدة الاسمية	الفائدة الفعلية	القسط الإضافي	التكلفة المهتلكة
2015/1/1	--	--	--	9500
2015/12/31	600	684	84	9584
				9674,048

2016/12/31	600	690,048	90.048	9770,57
2017/12/31	600	696,531	96,531	9874,051
2018/12/31	600	703,481	103,481	9984,98
2019/12/31	600	710.931	110,931	∑= 10.000
			∑=500	

التسجيل المحاسبي:

2015/1/1	9.500	
ح/2731		
ح/512		9.500
شراء السندات		
2015/12/31		
ح/512	600	
ح/2731	84	
ح/762		684
استلام الفوائد ورفع قيمة السندات		
2016/12/31		
ح/512	600	
ح/2731	90,048	
ح/762		690,048
هكذا بالنسبة لباقي السنوات		
2019/12/31		
ح/512	600	
ح/2731	110,931	
ح/762		710,931
2019/12/31		
ح/512	10.000	
ح/273		10.000
استلام قيمة السندات في تاريخ استحقاقها		

3-2 **المعالجة المحاسبية للخصوم المالية (الالتزامات المالية)**: تكون الشركة في هذه الحالة هي المصدرة الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، ويترتب عليها في حالة **الأسهم** التزاما ماليا بتسليم **الأرباح** في شكل نقد أو أدوات حقوق ملكية، وفي حالة **السندات بتسليم الفوائد وأصل الدين** أيضا في شكل نقد أو أدوات حقوق ملكية. سوف نتناول بتفصيل في الجزء الثاني معالجة محاسبية للقروض السندية التي تعتبر من أهم عناصر الالتزامات المالية والتي تحتاج إلى تفصيل في دراستها.

II- القروض السندية

إن حاجة الشركة لتمويل كبير القيمة وطويلة الأجل لمشاريعها المستقبلية قد لا يتحمله مقرض واحد دفع بالشركة إلى إصدار أسهم أو سندات يقوم بشرائها جمهور من المستثمرين يتاح لهم فرصة المساهمة في هذا التمويل، وفي حالة إصدار السندات فإن حامل السند يعتبر دائنا للشركة وليس من ملاكها لذلك لا يملك الحق في إدارة الشركة أو في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو حتى المشاركة في الأرباح.

1- ماهية السند:

يمثل السند جزء من قرض تصدره الشركة لتمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، ويعتبر السند **ورقة** إسمية تحمل **قيمة محددة** وينص فيها على **دفع فائدة بمعدل ثابت** في **موعد محدد** مع **رد قيمة الاسمية** للسند أو قيمة تنص عليها في تاريخ الاستحقاق أو قبل ذلك[1].

أوجه الاختلاف بين السندات والأسهم:

تعتبر السندات والأسهم من وسائل تمويل الشركة لفترة زمنية طويلة وتتميز السندات عن الأسهم بما يلي:

- يعتبر السند بمثابة حصة من قرض على الشركة أما السهم فيمثل حصة في رأس المال ونتيجة لذلك فلحامل السهم حق الاشراف على أعمال الشركة عن طريق حضور اجتماعات جمعيتها العامة، في حين أن حامل السند لا يمتلك هذا الحق؛
- تتوقف الكوبونات الموزعة على حملة الأسهم على مقدار ما تحققه الشركة من أرباح بمعنى أنه في حالة تحقيق خسارة فلا يوزع شيء لحامل السهم، أما حامل السند فله الحق في الحصول على فوائد ثابتة في مواعد محددة وبصرف النظر عن نتيجة نشاط الشركة؛

[1]- ميشيل سعيد سويدان، حسام الدين مصطفى الخداش، محاسبة الشركات -أشخاص أموال-، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة ثالثة، 2005، ص 343.

- لا يجوز إصدار الأسهم بخصم إصدار، في حين يجوز إصدار السندات بأقل من قيمتها الاسمية وذلك لتشجيع جمهور المكتتبين على شرائها؛
- في حالة تصفية الشركة المساهمة يكون لحملة السندات الحق في الحصول على حقوقهم قبل توزيع أي شيء على المساهمين[1].

2- المعالجة المحاسبية لإصدار القروض السندية:

يتم اصدار القروض السندية بقيمة اسمية ويكون له سعر إصداره كما يكون لها سعر تسديد حيث إذا كان سعر الإصدار أكبر من القيمة الإسمية تكون لدينا علاوة إصدار موجبة، أما إذا كان سعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية تكون لدينا علاوة إصدار سالبة. حيث:

علاوة الإصدار= سعر الإصدار- القيمة الإسمية.

علاوة التسديد= سعر التسديد – القيمة الاسمية أو علاوة التسديد= سعر التسديد – سعر الإصدار.

كما يكون القرض السندي معدل فائدة ثابت أو متغير.

مثال: أصدرت شركة مساهمة 1.000 سند استحقاق بقيمة اسمية 2.000دج/سند وبسعر إصدار 1.800دج سعر التسديد يساوي القيمة الاسمية.

حساب قيمة الدين= 1.000سند × 2.000دج

= 2.000.000دج

علاوة الإصدار= القيمة الاسمية – سعر الإصدار

=(2.000دج - 1.800دج)× 1.000سند

= 200.000دج

علاوة التسديد= (2000دج -1.800دج) × 1.000سند

= 200.000دج

وهي نفسها علاوة الإصدار عند تساوي سعر التسديد مع القيمة الاسمية.

- إذا افترضنا أن سعر التسديد هو 2.100دج

قيمة الدين = 2.100دج × 1.000سند

= 2.100.000دج

علاوة الإصدار = (2.000دج – 1.800 دج) × 1.000سند

[1]- ميشيل سعيد سويدان، حسام الدين مصطفى الخداش، مرجع سبق ذكره، ص 344.

= 200.000دج

علاوة التسديد= (2.100دج –1.800دج) × 1.000دج = 300.000دج

أو (2.100دج –2.000دج) ×1.000ســـــــــــــند = 100.000دج + (2.000دج – 1.800 دج)× 1.000سند = 200.000دج

تسجل القروض السندية محاسبيا عند تحصيلها بقيمة الإسمية، أو القيمة التي أصدرت بها وفي حال اختلاف سعر تسديدها عن سعر الإصدار او قيميتها الاسمية فإن الفرق يسجل في رؤوس الأموال حـ/ 169، والحسابات المعنية هي حـ/ 163 قروض سندية ويستعمل هذا الحساب في حال حصول المؤسسة على القرض من الشركات أو أفراد أخرين ما عدا المؤسسات المالية.

مثال: أصدرت الشركة 5.000 سند بتاريخ 03/1/ن بقيمة اسمية 500دج، سعر الفائدة 7 %، تاريخ الانتفاع هو 03/02/ ن من كل سنة.

الحل:

03/1/ن		
ح/512	2.500.000	
ح/163		2.500.000
شراء سندات مساهمة		
12/31/ن		
ح/661	145833,34	
ح/ 1681 فوائد مستحقة الدفع		145833,34
(5.000سند ×500دج) × 0,07× 12/10		
تسجيل الفوائد مستحقة الدفع		
03/02/ ن		
ح/1681	145833,34	
ح/661	29166,66	
ح/512 (5.000سند ×500دج) × 0,07		175.000
تسديد فوائد السندات		

3– المعالجة المحاسبية لاهتلاك القروض السندية:

هناك ثلاث طرق لاهتلاك القروض السندية ويتم المفاضلة بين هذه الطرق على حسب احتياجات الشركة وطبيعة المشروع الاستثماري الممول، وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:

* **طريقة الاهتلاك في نهاية المدة:** يتم تسديد فقط الفوائد السنوية التي تكون متساوية، ويُسدد أصل الدين مرة؛
* **طريقة الاهتلاك الثابت:** تُسدد الفوائد وجزء من أصل الدين والذي يكون متساو بالنسبة لكل مدة الدين
* **طريقة الأقساط الثابتة:** يتم تسديد دفعة ثابتة في كل سنة، تتضمن فوائد تلك السنة وجزء من أصل الدين واحدة في نهاية المدة.

يضم **جدول اهتلاك الدين** (السندات) المعلومات التالية:

السنة، فترة حساب الفائدة، عدد السندات المتبقية (vivantes) ، عدد السندات المهتلكة (amorties)، الفوائد الواجبة (coupon)، اهتلاك أصل الدين (amortissement)، القسط السنوي (annuité) تاريخ الاستحقاق (échéance).

مثال: أصدرت شركة مساهمة في بداية جانفي سندات استحقاق وفق الشروط التالية:

عدد السندات: 20.000 سند،

القيمة الاسمية: 2.000دج

سعر الإصدار: 100 % من القيمة الاسمية، كذلك سعر التسديد

تاريخ استلام الدين وكذلك تاريخ الانتفاع هو نهاية السنة

مدة الدين: 5 سنوات

سعر الفائدة 7,10 %

المطلوب: – إعداد جدول اهتلاك الدين مع التسجيل المحاسبي.

الحل:

* **حسب طريق الاهتلاك في نهاية المدة: in fine** : تبقى كل السندات موجودة إلى نهاية المدة، ويتم دفع فقط قسيمة الفوائد،

الفائدة السنوية = (20.000سند× 2.000دج) × 0.071= 2.840.000دج

ويوضح الجدول التالي اهتلاك الدين:

السنة	الفترة	بداية المدة		نهاية المدة				
		السندات الموجودة vivantes	الفوائد الواجبة الدفع coupon	عدد السندات	الاهتلاك Amortissement	القسط المدفوع annuité	السندات الموجودة vivantes	تاريخ الاستحقاق

				المهتلكة Amorties				
1	ن	20.000	2.840.000	--	--	2.840.000	20.000	ن/12/31
2	ن+1	20.000	2.840.000	--	--	2.840.000	20.000	ن+1/12/31
3	ن+2	20.000	2.840.000	--	--	2.840.000	20.000	ن+2/12/31
4	ن+3	20.000	2.840.000	--	--	2.840.000	20.000	ن+3/12/31
5	ن+4			20.000	40.000.000		00	ن+4/12/31

حسب طريقة الاهتلاك الثابت: amortissement constant : حيث يتم اهتلاك أو سداد **نفس عدد السندات كل سنة**

عدد السندات المهتلكة في سنة = 20.000 سند/5 سنوات = **4.000 سند**، ومنه تكون :

فائدة السنة الأولى = (20.000سند × 2.000 دج) × 7,10 % = 2.840.000دج

فائدة السنة الثانية = ((20.000 سند – 4.000 سند)× 2.000دج) × 7,10 % = 2.272.000دج

فائدة السنة الثالثة = ((16.000 سند – 4.000 سند) × 2.000دج) × 7,10 % = 1.704.000دج

فائدة السنة الرابعة= ((12.000سند – 4.000 سند) × 2.000دج) × 7,10 % =1.136.000 دج

فائدة السنة الخامسة=((8.000 سند – 4.000 سند) × 2.000دج) × 7,10 % = 568.000دج

ويكون جدول الاهتلاك كالتالي:

السنة	الفترة	بداية المدة		نهاية المدة				
		السندات الموجودة Vivantes	الفوائد الواجبة الدفع Coupon	عدد السندات المهتلكة Amorties	الاهتلاك Amortissement	القسط المدفوع Annuité	السندات الموجودة vivantes	تاريخ الاستحقاق
1	ن	20.000	2.840.000	4.000	8.000.000	10.840.000	16.000	ن/12/31
2	ن+1	16.000	2.272.000	4.000	8.000.000	10.272.000	12.000	ن+1/12/31
3	ن+2	12.000	1.704.000	4.000	8.000.000	9.704.000	8.000	ن+2/12/31
4	ن+3	8.000	1.136.000	4.000	8.000.000	9.136.000	4.000	ن+3/12/31
5	ن+4	4.000	568.000	4.000	8.000.000	8.568.000	00	ن+4/12/31
				20.000	40.000.000			

طريقة الاهتلاك بالدفعات (الأقساط) الثابتة: تكون الدفعة **غير ثابتة نظريا** بشكل تام ولكن نجعلها **ثابتة عمليا**.

تُحسب **قيمة الدفعة** كالتالي:

وحسب هذا المثال فإن قيمة الدفعة السنوية تساوي

$$a = 9.781\ 762\ ,988$$

قيمة الدفعة = فائدة السنة + جزء من أصل القرض وبالتالي ما قيمة الفائدة والجزء من الدين في كل سنة؟

بالنسبة للسنة الأولى: نعلم أن الفائدة هي تامة وتساوي 2.840.000دج، وعليه فإن القسط من الدين المهتلك تساوي 6.941.762,988 دج.

40.000.000 ← 20.000

6.941.762,988 ← ؟؟؟؟؟

ومنه فإن عدد السندات المستهلكة في السنة الأولى = 3.470,881 سند ≅ 3.471 سند

إذا:

العدد النظري للسندات المهتلكة	العدد الفعلي للسندات المهتلكة
السنة الأولى= 3.470,881	3.471
السنة الثانية =3.470,881(1,0710)^1= 3.717,314	3.717
السنة الثالثة = 3.470,881 (1,071)^2 = 3.981,243	3.981
السنة الرابعة = 3.470,881 (1,071)^3 = 4.263,912	4.264
السنة الخامسة= 3.470,881 (1,071)^4= 4.566,65	4.567

وعليه يكون جدول الاهتلاك كالتالي:

سنة	فترة	بداية المدة		نهاية المدة				
		السندات الموجودة vivantes	الفوائد الواجبة الدفع Coupon	عدد السندات المهتلكة Amorties	الاهتلاك Amortissement	القسط المدفوع Annuité	السندات الموجودة vivantes	تاريخ الاستحقاق

1	ن	20.000	2.840.000	3.471	6.941.000	**9.781.000**	16.529	ن/12/31
2	ن+1	16.529	2.347.118	3.717	7.434.000	**9.781.118**	12.812	ن+1/12/31
3	ن+2	12.812	1.819.304	3.981	7.962.000	**9.781.304**	8.831	ن+2/12/31
4	ن+3	8.831	1.245.002	4.264	8.536.000	**9.781 .002**	4.567	ن+3/12/31
5	ن+4	4.567	648.514	4.567	9.133.000	**9.781. 514**	0	ن+4/12/31
				20.000	40.000.000			

فوائد السنة 2= (20.000سند –3.471 سند) ×2.000دج × 0,071

= 16.529 سند× 2.000دج × 0,071

= 1.819.304دج

وبمأن قيمة الدفعة ثابتة علميا وتساوي 9.781.000 دج فإن قيمة الجزء المهتلك من الدين 9.781.118 –

2.347.118= 7.434.000دج

التسجيل المحاسبي: حسب الحالة السابقة

ن/01/01 من حـ/ 512 (2.000دج × 20.000سند) إلى حـ/163 إصدار سندات	40.000.000	40.000.000
ن/12/31 من حـ/661 فوائد مستحقة على السندات إلى حـ/1681 20.000سند× 2.000 دج ×0,071 = 2.840.000دج تسجيل الفوائد المستحقة من 1/1/ن إلى 12/31/ن	2.840.000	2.840.000
ن/12/31 من حـ/1681 حـ/163 إلى حـ/512 تسليم الفوائد عن سنة ن وجزء من أصل الدين	2.840.000 6.941.000	9.781 000

تمارين الفصل الأول

سؤال 1: تظهر ميزانية شركة ما العناصر التالي:

- الحساب الجاري البريدي؛
- أوراق القبض؛
- أوراق الدفع؛
- قطع ذهبية في البنك؛
- عملات أجنبية في البنك؛
- مؤونة أعباء؛
- حقوق منح الامتياز؛
- اعانات التجهيز؛
- الأعباء الواجب دفعها؛
- المنتوجات؛
- الموردون المدينون؛
- قيم للتحصيل؛
- تسبيقات الزبائن؛
- الفوائد؛
- نتيجة السنة المالية؛
- ضريبة على النشاط المهني؛
- مخصص المنازعات القضائية.

المطلوب: حدّد فيما إذا كانت العناصر السابقة أدوات مالية أو لا، وما هو تصنيفها؟

سؤال 2: فيما يلي عمليات اصدار قامت بها المؤسسة عليك تحديد ما إذا كانت التزام مالي أو أداة حق مليكة مبينا السبب في ذلك:

- سندات بمعدل فائدة ثابت قدره 7 %؛
- سهم قابل للاسترداد في تاريخ مستقبلي؛
- سهم قابل للاسترداد عند رغبة الحامل؛

- سهم غير قابل للاسترداد.

سؤال 3:

كيف تم تصنيف الأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؟

تمرين 1:

خلال سنة 2020 قامت الشركة "أ" بالعمليات التالية:

- شراء 2000 سهم تمثل 40% من رأسمال الشركة "س" وبسعر 500 دج للسهم الواحد، صددت بشيك. إن الشركة لا تنوي التنازل عن هذه الأسهم؛
- شراء 500 سهم تمثل 20 % من رأسمال المؤسسة "ص" وبسعر 1000دج للسهم، سددت الشركة 50% من قيمة الأسهم بشيك؛
- شراء 200 سند تخص الشركة "و" ب 100.000دج بشيك، إن الهدف هو تحقيق مردودية مالية وليس كسب أي نفوذ في الشركة "و".
- شراء 1000 سهم "ن" ب 200 دج للسهم الواحد سدد بشيك، تتوقع الشركة التنازل عن الأسهم على المدى القصير الأجل وبعد ارتفاع سعرها.

المطلوب: تسجيل العمليات في يومية الشركة "أ".

تمرين 2:

اشترت الشركة بتاريخ 2016/03/04 100 سهما بقيمة 110دج /السهم لتبيعها في الأجل القصير، احتفظ بها إلى تاريخ 2016/07/20 ثم تنازلت عنها كلها بسعر 115دج/السهم.

المطلوب: – تسجيل شراء وبيع تلك الأسهم.

تمرين 3:

اشترت الشركة "أ" بتاريخ 2020/08/1 من شركة أخرى 1000سند توظيف بسعر 110دج، قيمتها الاسمية 100دج، سعر الفائدة 6 % تستحق فوائدها بتاريخ 12/31/ من كل سنة.

المطلوب: تسجيل: – شراء السندات؛

- استلام الفوائد.

تمرين 4

بتاريخ 2017/07/15 اشترت الشركة 50 سند توظيف بقيمة 120دج /السند من شركة أخرى، أصدرتها (من مجموع 1500 سند) بتاريخ 14/10/ 2016 لمدة 5 سنوات بمعدّل 6 % قيمتها الاسمية 100دج.

المطلوب: تسجيل، – شراء السندات؛

- الفوائد المنتظرة في نهاية السنة؛
- استلام الفوائد.

تمرين 5

بتاريخ 2016/2/2 اشترت الشركة 200 سهم ، قيمة السهم الواحد 800دج، سددت فقط 70 %من القيمة الإجمالية. نفترض أن هدف شراء تلك الأسهم هو:

1- تحقيق النفوذ على الشركة المصدرة؛

2- الحصول فقط على عوائد منها؛

3- الحصول على عوائد ولكن قد تبيعها الشركة؛

4- الحصول على عوائد وتنتظر تاريخ الاستحقاق.

تمرين 6

بتاريخ 05/15/ 2015 اشترت الشركة، وبهدف الاستثمار أموالها في الأجل الطويل، مايلي:

- 300 سهم بقيمة 108دج/السهم؛
- 140 سند دين بقيمة 130دج/السند.

حيث أن القيمة الاسمية للأسهم والسندات هي 100دج، الفائدة 4,5 % ، تاريخ الانتفاع 05/16 من كل سنة لمدة 5 سنوات.

أولا: تريد الشركة تسجيل الفوائد والأرباح المنتظرة .

المطلوب: تسجيل الفوائد والأرباح المنتظرة على الأسهم والسندات واستلامها في تاريخ الانتفاع.

ثانيا: نفترض أن الشركة صاحبة الأسهم حققت ربحا في نهاية سنة 2015، وقررت الجمعية العامة المجتمعة بتاريخ 2016/03/20 توزيع 4دج عن كل سهم، أما التوزيع الفعلي لها فسيكون في 2016/06/30.

المطلوب: تسجيل الأرباح المنتظرة واستلامها.

تمرين 7:

مثال: أصدرت شركة مساهمة في بداية مارس سندات استحقاق وفق الشروط التالية:

عدد السندات: 10.000 سند،

القيمة الاسمية: 5.000دج

سعر الإصدار : 100 % من القيمة الاسمية، كذلك سعر التسديد

تاريخ استلام الدين وكذلك تاريخ الانتفاع هو بداية فيفري من كل سنة

مدة الدين: 8 سنوات

سعر الفائدة 7,10 %

المطلوب: – إعداد جدول اهتلاك الدين في الحالات الثلاث مع التسجيل المحاسبي.

الفصل الأول: إندماج الشركات

الفصل الثاني: اندماج الشركات La Fusion des Sociétés

نظرا لتوسع نشاط الشركات وتشعبه عبر القارات الخمس، ورغبتها في غزو الاسواق العالمية استوجب عليها التكتل وتجمع في شركات جديدة ذات قدرة كبيرة على الاستمرار والمنافسة وغزو الأسواق، فأصبحت ظاهرة التكتل والاندماج بين الشركات منتشرة بكثرة في الآونة الأخيرة، ولذلك خصصت المعايير المحاسبية الدولية جزء مهم من معايرها لتعريفها وتوضيح طريقة عملها وكيفية القياس والافصاح المحاسبي لعملياتها التي تكون في غالب خارج البلد الواحد.

بعد دراسة هذا الفصل يصبح الطالب قادر على:

- ✓ معرفة ما المقصود باندماج الشركات؛
- ✓ تعرف على طريقة الاندماج عن طريق تكوين شركة جديدة؛
- ✓ تعرف على طريقة الاندماج عن طريق الامتصاص أو الإبتلاع.

I- مفاهيم عامة حول الاندماج

1- **تعريف اندماج الشركات:** هو اتحاد شركتين أو أكثر في إيجاد مصلحة مشتركة تربط بين هذه الشركات وذلك لغرض خلق وحدة اقتصادية أكبر تتمتع بمزايا العمل في نطاق أكثر انتشارا[1].

يعني الاندماج المزج الكامل بين شركتين: الشركة "**الدامجة**"، والشركة "**المندمجة**"، وينتج عن عملية الاندماج تلاشي الصفة القانونية للشركة المندمجة[2].

فالاندماج هو اتحاد شركتين أو أكثر بضم أصول وخصوم الشركتين وتكوين شركة جديدة، أو ضم شركتين او أكثر إلى شركة أخرى فتزول الشخصية المعنوية للشركة المنضمة.

2- طرق الاندماج:

- **الاندماج بتكوين شركة جديدة Par Réunion**:

تتمثل هذه الطريقة في اتحاد شركتين A وB لتكوين شركة جديدة C، حيث يتم تحويل مساهمات كل من الشركتين A وB الى الشركة C، ومن ثم الشروع في تسجيل انحلال كل من الشركتين المندمجتين وإعادة تقييم عناصر الأصول لكل من الشركتين ضمن مشروع الاندماج.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1]- ميشيل سعيد سويدان، حسام الدين مصطفى الخداش، مرجع سبق ذكره، ص 333.

[2]- معتز أمين السعيد، محاسبة الشركات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 29.

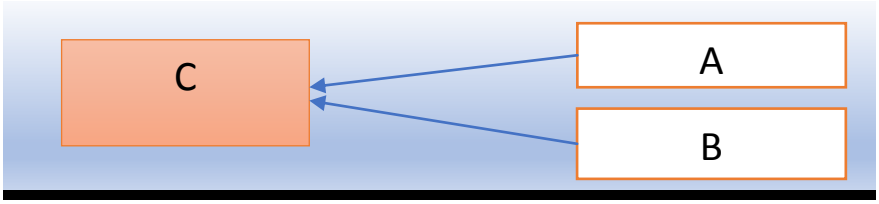

يمكن حصر المعالجة المحاسبية لمثل هذه الطريقة في المراحل التالية:

- ✓ تسجيل عملية الانحلال Par Réunion للشركتين المدمجتينA و B؛
- ✓ تسجيل تكوين عملية تكوين الشركة الجديدة C.

- **الاندماج من خلال الامتصاصPar Absorption** :

تتمثل هذه الطريقة في امتصاص الشركة A لشركة B حيث يتم تحويل مساهمات الشركة B الى الشركة A، والشكل الموالي يوضح ذلك:

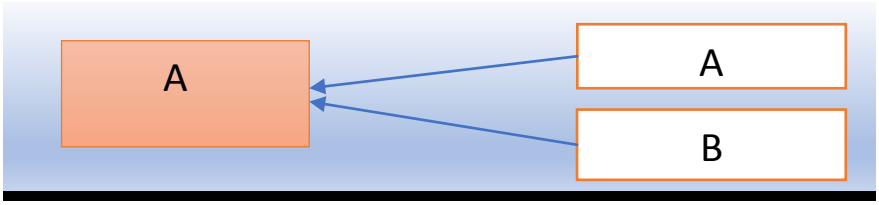

يمكن حصر المعالجة المحاسبية لمثل هذه الطريقة في المراحل التالية:

- ✓ تسجيل انحلال الشركة المندمجة B؛
- ✓ التسجيل المحاسبي لعملية زيادة رأسمال وعلاوة الاندماج ضمن دفاتر الشركة A؛
- ✓ الغاء الديون والحقوق (المساهمات أو القروض) المتبادلة في حالة وجودها.

3- أهداف الاندماج:

- زيادة قيمة الشركة؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية؛
- امكانية الولوج إلى أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية؛
- زيادة القوة التنافسية؛
- الحصول على امتيازات جبائية الممنوحة لتشجيع الشركات على الاندماج.

II- **الجوانب المحاسبية لعملية الاندماج:** يكون الاندماج عن طريقتين كما سبق ذكره، هذا في حالة عدم وجود مساهمات مشتركة أو متبادلة بين الشركتين.

1- الاندماج بتكوين شركة جديدة

يوضح الشكل الموالي المراحل المتبعة لتسجيل المحاسبي لعملية الاندماج بين شركتين بغرض تكوين شركة جديدة

الشكل رقم (2- 1): مراحل تسجيل عملية الاندماج بغرض تكوين شركة جديدة

تمرين 1:

لتكن ميزانية الشركتين A وB كما يلي:

الشركة A			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الاصول المختلفة	740.000	رأسمال إحتياطات ديون مالية	400.000 200.000 140.000
مجموع الأصول	740.000	**مجموع الخصوم**	740.000
الشركة B			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الاصول المختلفة	1.550.000	رأسمال احتياطات ديون مالية	800.000 600.000 150.000
مجموع الأصول	1.550.000	**مجموع الخصوم**	1.550.000

معلومات إضافية:

- يتكون رأسمال كل من الشركتينA و B من أسهم بقيمة 20دج للسهم؛
- تم إعادة تقييم مختلف أصول الشركة A لتصبح بقيمة 940.000دج، وكذا مختلف أصول الشركة B لتصل في قيمتها إلى 1.750.000دج؛
- تقدمت كل من الشركتين بمختلف أصولها وخصومها، بهدف تكوين شركة جديدة (C)، في حين أن رسمال (C) يتكون من أسهم بقيمة 20دج للسهم الواحد.

مطلوب: اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة (C) وكذا مختلف التسجيلات المحاسبية الضرورية.

الحل:

1- تحديد قيمة كل شركة حسب القيمة الحقيقة الرياضية:

القيمة الاسمية للسهم=سعر الاكتتاب

القيمة الحقيقية للسهم= صافي الأصول (القيمة المحاسبية الصافية) / عدد الأسهم

القيمة المحاسبية الصافية (صافي الأصول)= مجموع الأصول –مجموع الديون

العناصر	الشركة A	الشركة B
الأصول	940.000	1.750.000
مجموع 1	**940.000**	**1.750.000**
الديون المستحقة	140.000	150.000
مجموع 2	**140.000**	**150.000**
القيمة المحاسبية الصافية	**800.000**	**1.600.000**
عدد الأسهم	**20.000**	**40.000**
القيمة الحقيقية للسهم	40	40

2- عدد الأسهم المصدر من طرف الشركة الدامجة C لأجل الشركات المندمجة:

حساب معدل التبادل= القيمة الحقيقية للسهم الشركة المندمجة/ القيمة الحقيقية للسهم الشركة الدامجة. (حق الاكتتاب= عدد الأسهم الجديدة/عدد الأسهم القديمة)

- بالنسبة للشركة A= 20/40= **2**، أي أن قيمة **سهم** من A تعادل **سهمان** من C. عدد الأسهم المصدرة= 20.000×2= 40.000 سهم. أي 40.000 سهم في C مقابل 20.000 سهم في الشركة A.

- بالنسبة للشركة B= 40/ 20=2، أي أن قيمة سهم من B تعادل سهمان من C. عدد الأسهم المصدرة = 40.000×2= 80.000سهم. أي 80.000 سهم في الشركة C مقابل 40.000 سهم في B.

3- حساب نتيجة (علاوة) الاندماج (فارق التقييم)

البيان	القيمة المحاسبية الصافية VNC	القيمة العادلة JV	فارق التقييم (علاوة الاندماج)
أصول الشركةA	740.000	940.000	200.000
أصول الشركة B	1.550.000	1.750.000	200.000
نتيجة الاندماج			**400.000**

التسجيل المحاسبي لإعادة التقييم لدى الشركتين A وB

3-2		من ح / أصول الشركة A	200.000	
	123	إلى ح / فارق الاقتناء		200.000
3-2		من ح / أصول الشركة B	200.000	
	123	إلى ح / فارق الاقتناء		200.000

التسجيل المحاسبي لعملية انحلال الشركة A

467		من ح/ مدينون آخرون الشركة C	800.000	
5		ح/ مختلف الخصوم	140.000	
	4-3-2	إلى ح/ مختلف الأصول		940.000
		إلغاء مختلف أصول وخصوم الشركة A		
101		من ح/ رأسمال	400.000	
106		ح/ احتياطات	200.000	
123		ح/ فارق الاندماج	200.000	
	456	إلى ح/ عمليات على رأسمال		800.000
45601		من ح/ الشركاء-عمليات على رأسمال- حصص للدفع	800.000	
	467	إلى ح/ مدينون آخرون الشركة C		800.000
		تسليم المساهمين لحصصهم للشركة الدابحة C		

التسجيل المحاسبي لعملية انحلال الشركة B

467		من ح/ مدينون آخرون الشركة C	1.600.000	
5		ح/ مختلف الخصوم	150.000	
				1.750.000

	4-3-2	إلى ح/ مختلف الأصول إلغاء مختلف أصول وخصوم الشركة B		
101 106 123 	 456	من ح/ رأسمال ح/ احتياطات ح/ فارق الاندماج إلى ح/ عمليات على رأسمال	800.000 600.000 200.000 	 1.600.000
45602 	 467	من ح/ الشركاء-عمليات على رأسمال – حصص للدفع إلى ح/ مدينون آخرون الشركة C تسليم المساهمين لحصصهم للشركة الدامجة C	1.600.000 	 1.600.000

4- **التسجيل المحاسبي في يومية الشركة C (تأسيس الشركة الجديدة التي تضم الشركتين معا)**

45601 45602 	 101	من ح/ الشركاء-عمليات على رأسمال A- حصص للدفع من ح/ الشركاء-عمليات على رأسمال B- حصص للدفع إلى ح/ رأسمال تأسيس الشركة C	800.000 1.600.000 	 2.400.000
2-3 	 4-5 45601 45602	من ح/ الأصول إلى ح/ مختلف الخصوم ح/ الشركاء-عمليات على رأسمال A- حصص للدفع ح/ الشركاء-عمليات على رأسمال B- حصص للدفع ضم عناصر الشركتين	2.690.000 	 290.000 800.000 1.600.000

2- الاندماج عن طريق الابتلاع (الامتصاص): حيث تقوم الشركة الدامجة التي تظل قائمة بضم الشركة المبتلعة التي تنحل وتختفي.

تمرين 2: نفترض نفس المعطيات التمرين الأول، حيث ستقوم الشركة A بابتلاع او دمج الشركة B.

الحل: نتبع نفس الخطوات السابقة

- **القيمة الحقيقة الاسهم في A = 40دج وفي B= 40دج**
- **حساب عدد الأسهم المصدرة لأجل الشركة المندمجة: معدل التبادل بين A و B = 40/40 = 1، ومنه عدد الاسهم المصدر لأجل الشركة المندمجة B**= 40.000 سهم × 1= 40.000سهم؛
- **الشركة A** رأسمالها **بالقيمة الاسمية** ومنه، زيادة رأسمال= 40.000 سهم × 20 دج = 800.000دج؛

- **علاوة الاندماج= 1.600.000 – 800.000= 800.000دج**

قفل حسابات الشركة المندمجة B (تسجيل نفس القيود السابقة)

467 5 		من ح/ مدينون آخرون الشركة A ح/ مختلف الخصوم إلى ح/ مختلف الأصول إلغاء مختلف أصول وخصوم الشركة A	1.600.000 150.000 	 1.750.000
101 106 123 	 456	من ح/ رأسمال ح/ احتياطات ح/ فارق الاندماج إلى ح/ عمليات على رأسمال	800.000 600.000 200.000 	 1.600.000
45602 	 467	من ح/ الشركاء–عمليات على رأسمال – حصص للدفع إلى ح/ مدينون آخرون الشركة A تسليم المساهمين لحصصهم للشركة الدامجة A	1.600.000 	 1.600.000

التسجيل المحاسبي في الشركة A

45602 	 101 103	من ح/ الشركاء–عمليات على رأسمال B– حصص للدفع إلى ح/ رأسمال ح/ علاوة الاندماج رفع رأسمال الشركة A	1.600.000 	 800.000 800.000
2-3 	 4-5 45602	من ح/ الأصول إلى ح/ مختلف الخصوم ح/ الشركاء–عمليات على رأسمال B– حصص للدفع ضم عناصر الشركة B	1.750.000 	 150.000 1.600.000

تمارين الفصل الثاني

تمرين 1: شركة مساهمة A رأسمالها 5 مليون دج مقسم إلى 50.000 سهم اندمجت مع شركة مساهمة B رأسمالها 2.400.000 دج مقسم إلى 24.000 سهم، وذلك بتكوين شركة جديدة " C" القيمة الاسمية لأسهمها 200دج، وفيما يلي ميزانية الشركتين عند توقيف النشاط:

ر.ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	المخصصات	المبلغ الصافي	ر.ح	الخصوم	المبلغ
204	م.البحث	150.000	125.000	25.000	101	راسمال الشركة	5.000.000
213	ت مباني	3.097.500	279.000	2.818.500	106	احتياطات	6.016.500
215	تركيبات تقنية	4.115.500	785.000	2.330.500	153	مؤونة معاشات	657.500
3	مخزونات	3.249.000	---	3.249.000	158	مؤونة خسارة صرف	490.000
411	عملاء	3.750.000	59.000	3.691.000	4	ديون	3.000.000
5	جاهزية	3.050.000		3.050.000			
	المجموع		1.248,000	**15.164.000**		المجموع	**15.164.000**

ميزانية الشركة A:

أعيد تقييم بعض العناصر كالتالي: مباني: 4.000.000دج، تركيبات تقنية 2.500.000دج، شهرة المحل 1.900.000دج، مؤونة خسارة صرف: 390.000دج.

ر.ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	المخصصات	المبلغ الصافي	ر.ح	الخصوم	المبلغ
204	م.البحث	100.000	40.000	60.000	101	راسمال الشركة	2.400.000
213	مباني	2.415.000	491.000	1.924.000	106	احتياطات	1.300.000
215	تركيبات تقنية	2.314.500	1.231.500	1.083.000	119	مرحل من جديد	(447.500)
3	مخزونات	1.950.000	55.000	1.895.000	156	مؤونة تجديد تثبيتات	560.000
411	عملاء	2.090.000	58.000	2.032.000	158	مؤونة خسارة	225.000
5	جاهزية	871.500	----	871.500	4	صرف	3.828.000

	المجموع	9.741.000	1.875.000	**7.865.500**		المجموع	**7.865.500**
						ديون	

ميزانية الشركة B:

أعيد تقييم بعض العناصر كالتالي: مباني: 2.290.000دج، تركيبات تقنية: 1.475.000دج، عملاء: 2.057.000دج، مخزونات: 1.950.000دج، شهر محل 1.584.500دج، مؤونة خسارة الصرف: 400.000دج.

المطلوب:

الجزء الأول: اتفقت الشريكتان على عدم تحويل مصاريف البحث والتطوير، وكذلك مؤونة تجديد التثبيتات والمعاشات إلى الشركة الجديدة C.

1- تحديد قيمة كل شركة على أساس القيمة الحقيقية الرياضية؛

2- تحديد عدد الأسهم المصدرة لكل شركة، ومنه عدد اسهم الشركة الجديدة؛

3- تسجيل تحويل أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة؛

4- تسجيل تكوين الشركة الجديدة.

الجزء ثاني: نفترض نفس معطيات السابقة، حيث تقوم الشركة A بابتلاع أو دمج الشركة B نفس الاسلة السابقة مطلوب إجابة عليها في هذه الحالة.

تمرين 2:

بتاريخ 2020/1/1 أدمجت الشركة (A) الشركة (B) حيث كانت لدينا المعلومات التالية:

- **الشركة (A):**
  - ✓ رأس المال بقيمة 2.000.000دج (20.000 سهم × 100دج)
  - ✓ القيمة الحقيقية للسهم: 122دج.
- **الشركة (B):**
  - ✓ رأس المال = 2.400.000دج (15.000دج × 160دج)

✓ القيمة الحقيقية للسهم: 187,5دج.

اتفقت الشركتان على أن يكون معدل التبادل حسب القيم الاقتصادية $\frac{3}{2}$ مع الاحتفاظ بالقيم الحقيقية السابقة.

المطلوب:

1- تمر عملية الاندماج بين الشركات بعدة مراحل، ما هي أصعب مرحلة؟ ولماذا؟؛

2- ما هو عدد الأسهم الذي ستحصل عليه الشركة(B) في الشركة (A)؛

3- أحسب مكافأة الأنصبة الجمالية؛

4- تسجيل زيادة رأسمال الشركة (A) أخذا بعين الاعتبار المكافأة السابقة.

الفصل الثالث: توحيد الحسابات

الفصل الثالث: توحيد الشركات

نظرا لكبر حجم الشركات وتوسع نشاطها ليشمل بلدان مختلفة، وظهور شركات متعددة الجنسيات ظهرت عديد من المشاكل المحاسبية استدعت من الهيئات المحاسبية الدولية البحث عن حلول لمعالجة هذه المشاكل. وأهم مشكل كان يواجه المحاسبة الدولية هو كيفية عرض القوائم المالية لمجمع الشركات يتكون من شركة أم ومجموعة من الفروع والشركات التابعة في بلدان مختلفة تطبق أنظمة محاسبية مختلفة.

يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا الفصل أن تكون قادرا على:

- ✓ تعرف على ما المقصود بمجموعة الشركات ومختلف مكوناته؛
- ✓ تعرف على ما المقصود بتوحيد الحسابات؛
- ✓ تعرف على مراحل عملية التوحيد؛
- ✓ تعرف على كيفية حساب نسب الرقابة والمساهمة والفائدة؛
- ✓ تعرف على كيف تتم عملية توحيد حسابات المجموعة.

I- مفاهيم عامة حول مجمع الشركات وتوحيد الحسابات

أولا:

قبل التعرف على مفهوم توحيد الحسابات يجب أولا تعريف على ما مقصود بمجمع الشركات الذي يكون موضوع توحيد الحسابات.

1- تعريف مجمع الشركات:

عرف التشريع الجبائي المجمع من خلال نص المادة 138 مككر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه: "كل كيان اقتصادي، مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها "الشركة الأم" تحكم الأخرى المسماة "الأعضاء" تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر 90% أو أكثر من رأسمال الاجتماعي، والذي لا يكون رأس المال ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشركات أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم ".[1]

[1] المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 138 مكرر، الجزائر، 2018، ص31.

معايير المحاسبية الدولية المتعلقة بمجمع الشركات :

- IAS 01 المعيار المتعلق بإعداد القوائم المالية، أخر مراجعة في01/ 2013/01؛
- IAS 21 المعيار المتعلق بالعملة الأجنبية، أخر مراجعة في 01/ 2013/07؛
- IAS 27 المعيار المتعلق بإعداد القوائم المالية المنفصلة، أخر مراجعة في01/ 2013/01؛
- IAS 28 المعيار المتعلق بتسجيل المساهمات في الشركات المشاركة، أخر مراجعة في01/ 2013/01؛
- IAS 31 المعيار المتعلق بالمساهمات في الشركات الصديقة ألغي وعوض ب IFRS 11 ابتداء من 01/ 2013/01؛
- IFRS 03 المعيار المتعلق بمجمع الشركات أخر تعديل 01/ 2010/07؛
- IFRS 10 المعيار المتعلق بإعداد القوائم المالية المجمعة، سريانه ابتداء من 01/ 2013/01؛
- IFRS 11 المعيار المتعلق بالترتيبات المشتركة، سريانة ابتداء 01/ 2013/01؛
- IFRS 12المعيار المتعلق بالإفصاح عن المساهمات في المنشآت الأخرى، سريانة ابتداء 01/ 2013/01؛

2- دوافع إنشاء مجمع الشركات

يتم عرض فيما يلي بعض الدوافع المشجعة على تبني فكرة المجمع، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

2-1 الدوافع الاقتصادية

وتعتبر من أكثر الدوافع انتهاجا، لأنها تسمح بتحقيق مجموعة من الامتيازات الاقتصادية، التي تتمثل في النقاط الآتية:

1- **تعبئة وتوفير الوسائل المختلفة والتكميلية:** والتي لا تستطيع مؤسسة بمفردها توفيرها على سبيل المثال، توفير وسائل التمويل فالشركة الأم لها قدرة التفاوض مع البنوك للحصول على الوسائل التمويلية لفائدة الشركات التابعة لها؛[1]

2- **تخفيض مخاطر الأمن التي يتعرض لها المجمع:** وذلك من خلال نتهاج سياسة تكوين فروع جديدة وبالتالي تقسيم المخاطر بين شركات المجمع وهذا من خلال استراتيجيات التنويع؛

3- **احداث نشاطات مختلفة عبر العالم:** وهذا عن طريق إنشاء فروع إنتاجية في الخارج وذلك بهدف[1]:

[1] زيتوني كنزة، دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات، دراسة حالات (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الجزائر)، مذكرة ماجيستر، علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005 ، ص 41.

- **ضمان الأمن:** لأن المجمع الذي يملك فروع في مختلف البلدان يكون أقل عرضة للمخاطر التي يتعرض لها؛
- **تحقيق المردودية:** وذلك لعدم تساوي تكاليف الإنتاج والقدرة الشرائية من بلد آخر؛
- **تحقيق أهداف الدولة:** وذلك لضمان سوق جديدة لتسويق منتجاته، حيث تبحث البلدان المستضيفة على تدفقات دائمة وهذا ما يحفز على إحلال جزء أو كل الإنتاج في البلد المستضيف وبالتالي تسويق المنتوجات في نفس البلد.

2-2 الدوافع المالية والقانونية

هناك دوافع مالية وقانونية تحفز على تجمع الشركات وتتمثل هذه الدوافع[2]:

1- المرونة في التكوين: يسمح تقسيم القطاعات النشاط داخل الكيانات القانونية بتحديد مسؤوليات كل من الشركة الأم والشركات الفرعية لها، وتعتمد معظم الشركات التي تريد مركزية نشاطاتها إلى اختيار التنظيم في شكل " مجمع شركات" لأن هذا الأخير يسمح بمرونة العمليات المالية لإعادة تنظيم نشاطاته، كما تشير عمليات بيع أو تبادل أسهمه بسيطة وأقل تكلفة إذا ما استغلت داخل شركة تنتمي للمجمع.

2- المراقبة: يقوم مجمع الشركات بالتوسع داخليا عن طريق إنشاء فروع جديدة، هذه العملية تسمح بزيادة رأس المال الممتلك واقعيا، إلا أن هذه الزيادة لا تشجع بالضرورة زيادة الحق في ممارسة الرقابة، لذلك يلجأ مجمع الشركات نحو التوسع خارجيا وذلك بالحيازة على أسهم شركات أخرى وهذا بهدف ممارسة الرقابة عليها، وبالتالي حماية مصالحه.

2-3 الدوافع الجبائية

مبدئيا وعلى الصعيد الجبائي، فإن العمل في إطار مجمع الشركات من شأنه أن يوفر للشركات المنضوية تحت لوائه امتيازات ضريبية هامة، وذلك لأن المجمع يخضع لنظام جبائي مميز، يقوم على مبدأ تجميع النتائج المحققة من طرف أعضاء المجمع على مستوى الشركة القابضة التي تخضع لوحدها للضريبة على مجمل الأرباح المحققة من قبل أعضائها وهو بذلك يشكل حافزا للمؤسسات الكبرى التي تملك جزءا هاما من رأسمال الشركات التابعة لها، فضلا عن المزايا

---

[1] نعيجي عبد الكريم، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة و جباية مجمع الشركات، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، محاسبة و مراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 127.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

التي لا نجد لها مثيلا عند تطبيق القواعد الضريبية العامة، ولا سيما على مستوى الضرائب على رقم الأعمال وتجميع الربح.[1]

تتمثل الامتيازات الجبائية الممنوحة لمجمع الشركات في الجزائر فيما يلي:

- إعفاء العقود المتعلقة بالتحويلات الخاصة بالملكيات: تعفى العقود المتعلقة بالتحويلات الخاصة بالملكيات بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة من حقوق التسجيل، كذلك العقود التي تثبت تحويل الشركات قصد إدماجها في مجمع الشركات، غير أن هذه الشركات مطالبة بإتمام إجراءات التسجيل .
- إعفاء من تطبيق الريم على القيمة المضافة: نستثني من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة .
- إعفاء من تطبيق الرسم على النشاط المهني: على العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة، وهذا مثل ما هو محدد وفقا للمادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- إعفاء فوائض قيم التنازل: تعفى من الضريبة على أرباح الشركات فوائض قيم التنازل المحققة في إطار مبادلات الذمم المالية بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجمع .
- إخضاع الأرباح للضرائب بمعدلات منخفضة: وفقا للمادة 138 مكرر، فإن الأرباح الناتجة عن الأسهم أو عن حصص الشركات وأموال أخرى منقولة والتي تسمح بالمشاركة بنسبة 90% في رأسمال شركات أخرى من نفس المجموعة، تخضع للضريبة على أرباح الشركات بمعدل واحد بنسبة 23%، وإذا كانت الأنشطة الممارسة من طرف شركات أعضاء التجمع خاضعة لمعدلات مختلفة للضريبة على أرباح الشركات، فيخضع الربح المتأتي من هذا التوحيد للضريبة بمعدل 19% في حالة ما إذا كان رقم الأعمال تابعا لهذا المعدل المتفوق وفي الحالة العكسية، يسمح بتوحيد الأرباح تبعا لصنف رقم الأعمال.

3- مزايا وعيوب إنشاء مجمع الشركات

يمتاز مجمع الشركات بمزايا وعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-1 مزايا مجمع الشركات

[1] هارون أوروان، مرجع سبق ذكره، ص 140.

- يعتبر مجمع الشركات الوسيلة المفضلة لإجراء التركيز الصناعي للشركات، فهو يسمح بتوظيف وتجميع الوسائل التي لا يمكن أن تجمعها أي مؤسسة لوحدها، وكما أن مركزية المراقبة لا تقصى وجود تعدد في النشاطات ووجود تنافس بين الشركات في نفس المجمع؛
- إن الشركات الكبيرة هي التي تكون عرضة للأخطار السياسية أكثر مما يمكن أن تتعرض له الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولذا فإن تكوين مجمع الشركات يسمح بتقاسم الأخطار بين شركات المجمع؛
- سهولة التسيير عند تعدد مراكز القرار مع وجود مركزية في تحديد الأهداف، فالإدارة العامة للمجمع تسطر الأهداف التي يجب تحقيقها، وتترك لكل شركة تابعة حرية في وسائل تحقيق البرنامج؛
- كذلك فإن استراتيجية التوسع والتنويع تتم بتعاون كل شركات المجمع، حيث أن هذه الاستراتيجية تعتبر كعامل مهم في تقليل المخاطر وهو ما أدى إلى ظهور مجمع شركات متعدد النشاط؛
- تطوير المعرفة باستخدام تكنولوجية معقدة وتمديد مراحل الإنتاج، وهذا ما يجعل من دخول المنافسين إلى السوق التي تسيطر عليها المجمع أكثر صعوبة؛[1]
- مزايا تشريعية ومالية: إن تنوع النشاطات على مستوى وحدات تشريعية مختلفة تسمح بتحكم أكثر في المسؤوليات، مع تحمل المخاطر العامة التي يمكن أن تحصل لكل شركة تابعة وهذا باختلاف تشريعات تواجد هاته البلدان، فكل شركة تسير مسؤولياتها لوحدها، مع تحمل عام للمخاطر المختلفة؛
- كما أن قانون تحقق الأغلبية من أجل ممارسة الرقابة في مجالس المساهمين، يسمح بحق ممارسة القرار بدون اكتتاب جميع الأسهم، فيتم إنشاء شركات تابعة برأسمال أقل؛[2]

بالإضافة هناك مزايا أخرى نذكر منها:

- النظم الجبائية لأكثر مرونة؛
- قيمة التنازلات الداخلية التي يتمكن من خلالها مجمع الشركات بتحويل الأرباح من شركة أخرى، محققا بذلك اقتصاد هام في الضريبة الواجبة، وذلك من خلال التشريعات الجبائية للدول التي تعطي مزايا خاصة لهذا النوع من الشركات؛[3]

[1] نعيجي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 139-140

[2] المرجع نفسه، ص 141.

[3] المرجع نفسه، ص140.

- تسهيل التحالف بين المؤسسات؛
- الرقابة المثلى لرؤوس الأموال: تسمح قواعد الأغلبية في اتخاذ القرارات بممارسة كامل السلطة بدون امتلاك كل الأسهم؛
- المراقبة بأقل تكلفة: رغم التوظيف القليل للأموال يمكن مراقبة الشركات الفرعية بصفة غير مباشرة عن طريق امتلاك الشركات التي تحت سيطرتها؛[1]

إن المزايا السالفة الذكر رغم إنها واقعية إلا أن تطبيقها الميداني يرتبط في كثير من الأحيان بمهارة المسيرين وقدرتهم على استغلال الفرص والظروف المواتية أكثر من أمر آخر.

3-2 عيوب إنشاء مجمع الشركات

تكمن عيوب إنشاء المجموعة في الآتي[2]:

- إن كثرة الشركات التابعة يمكن أن يسبب في مضاعفة مجهودات التنسيق والمراقبة المبذولة من قبل إدارة المجمع؛
- من جهة أخرى يمكن أن يضعف مردودية وفعالية الشركات نظرا للحجم الهائل للاستثمارات وتوسعها؛
- ورغم القوة الاقتصادية لمجمع الشركات، إلا أنه يمكن أن يفقد توازنه الاقتصادي جراء التقلبات والأخطار التي تواجهه في كل لحظة؛
- على مستوى الشركات من نفس المجمع، توجد دائما عملية تحويل الذمم، حيث هذا يكون في صالح الشركة المستقبلة، أما الشركة المحمولة فإن هذا التحويل لا يحقق منفعتها، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على المساهمين الأقلية وعلى الذين لديهم حقوق على عاتق الشركة المعنية، وهذا يرجع لتبني استراتيجية وفق المصلحة العامة للمجمع ككل؛
- **وضعية المساهمين الأقلية:** إن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للشركة التابعة يحدث لا محالة عدم التوازن داخل الشركة المسيطرة عليها، لأن القرار يكون دائما لدى المساهمين الأغلبية الذين يسيطرون على السياسة العامة للمجمع، ولهذا فالمساهمين الأقلية تذهب مصالحهم بدون أن يستطيعوا أن يغيروا القرارات المتخذة.

[1] Jaques richard et lal, Analyse Financiere et gestion des groupes, Economica, Paris, 2000, p15

[2] نعيجي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 142 - 143

- **وضعية أصحاب الحقوق:** إن مبدأ الاستقلالية في الشخصية المعنوية لكل شركة من المجمع، يمكن أن يضر بأصحاب الحقوق نظرا لعدم إدراكهم بالحجم المالي الحقيقي لمدينهم، وهذا عن طريق تمكن الشركات المنتمية لنفس المجمع من القيام بعملية تحويل الذمم، وفي هذه الحالة أصحاب الحقوق يجدوا أنفسهم أمام شركة غير قادرة على دفع مستحقاتهم، وهي في الحقيقة كانت غير ذلك؛

- **وضعية العمال:** العاملون في المجمع يمكن أن يضيعوا الأحكام والتدابير التي تحفظ حقوقهم، حيث يمكن أن يوظفوا في شركة تابعة أقل مزايا من الشركة التي كانوا يعملون فيها جراء تحويلهم إليها، وأن حياتهم العملية تصبح أكثر صعوبة جراء التغيرات وعدم الاستقرار في مكان واحد ويحرمهم ربما من الاستفادة من ميزة الأقدمية في العمل؛

- **وضعية الإدارة الجبائية:** إن إدارة المجمع تركز التسيير الجبائي على مستوى الشركة الأم، مما يسمح لها بتحقيق اقتصاد في الضريبة، وبالإضافة إلى ذلك فالمجمع يوظف المزايا المقدمة من طرف التشريعات الجبائية المختلفة، وهذا ما يجعل القيام بعملية تحويل الأرباح إلى بلدان أخرى أقل عبئا جبائيا، وهذا بالفعل يسبب خرق القوانين الدولية التي تسعى لمحاربة التهرب الجبائي.

4- مكونات مجمع الشركات:

الشركة الام: شركة **أساسية ترأس المجموعة** وتمتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مساهمات في الشركات التابعة لها؛

الشركة القابضة: هي **لا** تمارس أي نشاط صناعي أو تجاري ويقتصر دورها **على تسيير المساهمات المالية** التي تملكها في مختلف الشركات؛

الشركات التابعة: هي الشركات الواقعة تحت الرقابة الدائمة المباشرة أو غير المباشرة للشركة الأم والشركات التابعة؛

الشركة الفرعية: هي الشركات الموضوعة تحت الرقابة المطلقة للشركة الأم، فإذا كانت شركة تمتلك **أكثر** من **نصف رأسمال شركة** أخرى تعتبر شركة فرعية للأولى؛

الشركات الشريكة للمجموعة: هي الشركات لا تنتمي إلى المجموعة ولكن تمارس عليها شركات المجموعة تأثيرا ملموسا بسبب مساهمتها الدائمة في رأسمالها وفي تسييرها؛

المجموعة: هي المجموع المتكون من عدة شركات لكل واحدة منها كيانها القانوني الخاص بها **ولكن ترتبط** فيما بينها بمساهمات في رأسمال؛

القوائم المالية الموحدة: القوائم المالية **لمجموعة الشركات** يتم من خلالها عرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية لهذه الشركات بشكل تبدو **وكأنها تخص شركة اقتصادية واحدة.**

5- الارتباطات المالية بين شركات المجموعة

ترتبط الشركات فيما بينها بمساهمات في رأسمال لتكوين مجمع الشركات بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، فهناك خمسة أشكال من المساهمات التي قد تنشأ داخل المجمع التي تسمح بتحديد وضعية كل شركة بالنسبة للمجمع.

- **المساهمة المباشرة:** وهي امتلاك شركة لأسهم شركة أخرى بطريقة مباشرة ومنه حقوق التصويت تساوي حقوق الملكية. ويمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (1-3): المساهمة المباشرة

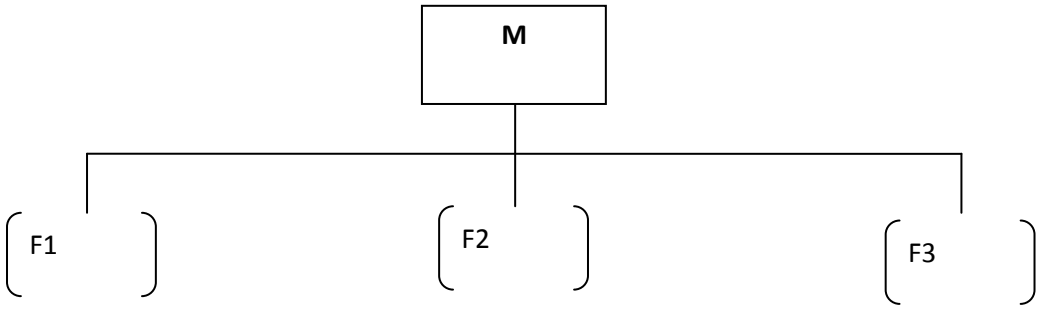

- **المساهمة غير المباشرة:** تحدث عندما تكون الشركة التابعة وسيط بين الشركة الأم والشركة الأخرى، فالشركة الأم تمتلك مساهمات مباشرة في الشركة التابعة وهذه الأخيرة تمتلك مساهمات في شركة ثانية، وبذلك تكون الشركة الأم تمتلك مساهمات غير مباشرة في الشركة الثانية. ويمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم(2-3): المساهمة غير المباشرة

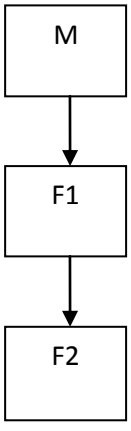

- **المساهمة المتعددة:** وتكون مساهمة الشركة الأم هنا مباشرة وغير مباشرة، ويمكن إضافة المساهمة المتبادلة أي تكون شركة تملك أسهم في شركة أخرى وهذه الأخيرة تملك أسهم في الشركة الأولى. ويمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم(3-3): المساهمة المتعددة

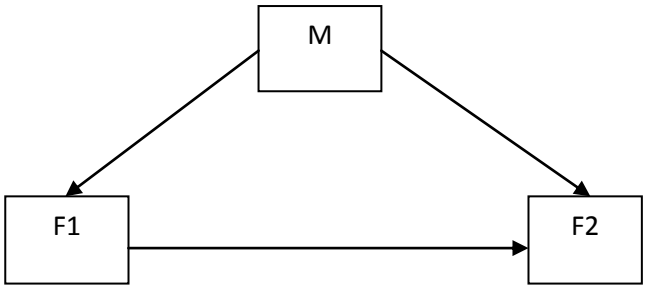

- **المساهمة المتبادلة:** تكون عندما تمتلك الشركة M مساهمة في الشركة F1 وفي نفس الوقت تملك هذه الأخيرة مساهمة في الشركة M. ويمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم(3- 4): المساهمة المتبادلة

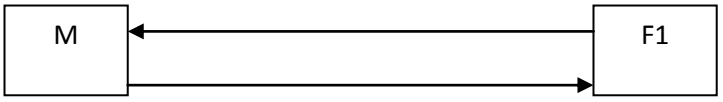

- **المساهمة الدائرية**

نجد هذا النوع من المساهمات في المجمعات المكون من ثلاث شركات فأكثر وتكون المساهمات متتابعة في شكل دورة مجموعة الشركات، بحيث تمتلك الشركة M أسهم في الشركة F1 وهذه الشركة بدورها تمتلك أسهم في الشركة F2 في حين هذه الأخيرة أيضا تمتلك أسهم في الشركةM. ويمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (3-5): المساهمة الدائرية

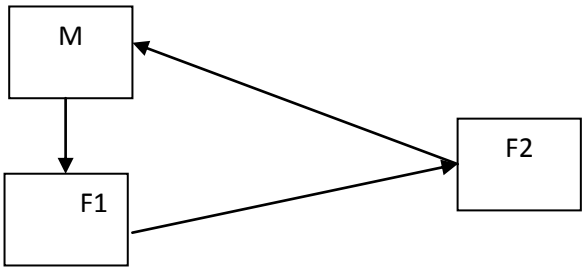

يمكن تلخيص ما سبق في الجدول الموالي:

جدول رقم (3– 1): أنواع المساهمات المتبادلة بين الشركات.

المساهمة المباشرة	المساهمة غير المباشرة	المساهمة المتعددة	المساهمة المتبادلة	المساهمة الدائرية
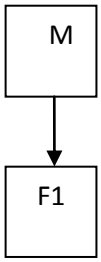	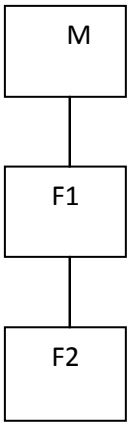	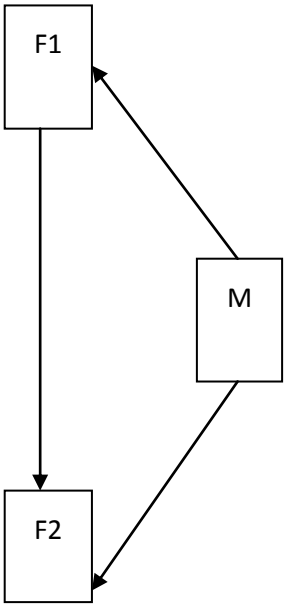	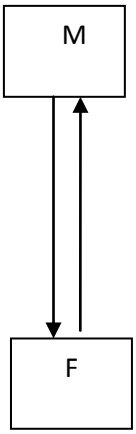	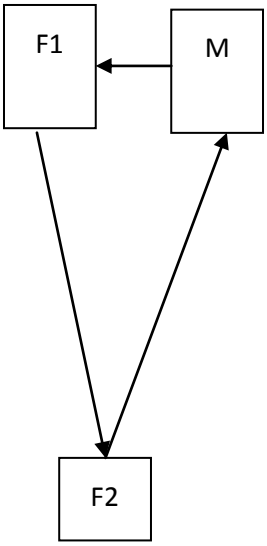
مساهمة مباشرة للشركة M في F1	مساهمة غير مباشرة للشركة M في F عن طريق الوسيط F1	مساهمة متعددة بين الشركة M والشركة F1 والشركة F2	مساهمة متبادلة بين الشركة M و F1	مساهمة دائرية بين الشركة M والشركة F1 والشركة F2

II– توحيد الحسابات

1– تعريف توحيد الحسابات:

التوحيد هو أسلوب يسمح بجمع لحسابات العديد من الشركات باستخدام طريقة المصالح المشتركة ولكن كل منها يحافظ على شخصيته القانونية.[1]

توحيد الحسابات يهدف الى عرض الوضعية المالية ونتائج المجموعة مكونة من الشركة الأم والشركات التابعة كأنها وحدة اقتصادية واحدة[1].

[1]- Mohamed neji hergli, maitriser la consolidation des comptes, 2007, p01, disponible sur le site web: http://www.colameo.com , consulté le : 06/02/2021.

توحيد الحسابات هو تقنية تساعد على عرض إجمالي العمليات التي تربط بين الشركة الأم والشركة التابعة لها في شكل **قائمة مالية موحدة،** من أجل تقديم الوضعية المالية ونتائج **المجمع ككل** في شكل معلوماتي يمتاز بالمصداقية والشفافية التامة وهذا ما **يسمح بتشخيص حالة** كل شركة على حدى.

فالتوحيد يكمن في تقديم معلومات ذات دلالة عن الحقيقة المالية والاقتصادية **للوحدة المكونة من شركة أم، والمؤسسات التي تراقبها،** أو التي تمارس عليها تأثيرا ملموسا، فضلا عن الشخصية القانونية لكل واحدة من هذه المؤسسات.

والحسابات الموحدة يتم إعدادها **لإعطاء صورة وفية لمجموعة الشركات.** ومثل الحسابات السنوية، فإنها تشمل: الميزانية، حساب النتيجة والملاحق.

2- تحديد مجال التوحيد: ونعني به الشركات التي هي موضع التوحيد، والتي تضم الشركات التي في مجموعة الى جانب الشركة الام، وتكون خاضعة **لرقابة شاملة أو مشتركة أو لتأثير ملموس،** وقد تتضمن شركات محلية أو أجنبية مهما مان شكلها القانوني وقطاع نشاطها.

3-الأنواع المختلفة للرقابة

3-1 الرقابة الشاملة (السيطرة)Le contrôle exclusive

هي نية ممارسة تأثير هام على إدارة شركة ما من خلال القيام بشراء الأوراق المالية أو الاكتتاب فيها، وبالتالي القدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للشركة الخاضعة للسيطرة، وكذا تحقيق منافع من أنشطتها وينقسم هذا النوع إلى 03 أنواع:

- **الرقابة القانونيةLe contrôle juridique**: تنتج الرقابة القانونية من الملكية المباشرة أو غير المباشرة لأغلبية حقوق التصويت في شركة أخرى، أي عندما تمتلك الشركة الأم أكثر من 50% من حقوق تصويت شركة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- **الرقابة الفعلية (الواقع) Le contrôle de fait**: تنتج كون أن الشركة الأم هي المساهم الرئيسي، والباقي من الأسهم موزع على عدد كبير من صغار المساهمين، لا يحرمون من حضور اجتماع الجمعية العامة، ولا يفوضون غيرهم في حضورها وتتحقق عند امتلاك جزء يتعدى 40% من حقوق التصويت بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

[1]- Patrick Mykita et Chérif-Jacques Allali, adaptatoin : Mokhtar BELAIBOUD, Comptabilité des Societés conforme au SCF et aux normes comptables internationales IAS/ IFRS, BERTI Editions, 2010, P 130.

- **الرقابة التعاقدية Le Contrôle contractuel**: يوجد هذا النوع عندما يكون للشركة الأم نصف أو أقل من نصف حقوق التصويت مع إمكانية سلطة توجيه السياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب شروط قانونية أو عقد، وبالتالي فإن عدم الامتثال لها لا يبطل القرارات التي تم التصويت عليها في الاجتماع، حيث تعتبر هذه الاتفاقية وسيلة سيطرة أكثر هشاشة من التملك المباشر أو غير المباشر لحقوق التصويت.

2-3 السيطرة المشتركة Le Contrôle Conjoint

هي ممارسة السيطرة على الشركة بشكل مشترك من قبل عدة أشخاص طبيعيين أو قانونيين في إطار عمل متضافر، ومع ذلك فإن السيطرة المشتركة لا توجد إلا إذا حددت الشركات الموحدة في الواقع القرارات المتخذة في الاجتماع العام.

3-3 التأثير الملموس (الفعال) L'influence notable

يعرف بالسلطة على المساهمة في السياسات المالية والعملياتية لمؤسسة دون أن تملك مراقبة، التأثير الملموس يمكن أن ينتج من التمثيل في هيئات الإدارة أو المراقبة، والمساهمة في القرارات الإستراتيجية، وجود العمليات بين المؤسسات الهامة، وتبادل عمل الإدارة، وعلاقة الاعتماد التقني. يكون النفوذ المعتبر على السياسات المالية والعملياتية لمؤسسة عندما تمتلك المؤسسة الموحدة بشكل مباشر أو غير مباشر، لجزء أقل أو يساوي 20% من حقوق التصويت لهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3- 2): الأنواع المختلفة للرقابة

طبيعة الرقابة	الشروط الواجب توفرها
الرقابة المطلقة على الحقوق (قانونية)	السيطرة **بطريقة مباشرة أو غير مباشرة** على **أكثر من 50%** من حقوق التصويت.
الرقابة المطلقة على الفعل	السيطرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أكثر من 40% من حقوق التصويت، وسلطة التعيين لأغلبية هيئات الإدارة والرقابة والإشراف خلال دورتين كاملتين.
الرقابة المطلقة التعاقدية	ممارسة تأثير قوي بالنظر إلى **اتفاق أو عقد أو بند** من البنود ضمن عقد معين. (امتلاك أقل من 50%).
التأثير الملحوظ	السيطرة **بطريقة مباشرة أو غير مباشرة** على الاقل أو يساوي 20% من حقوق التصويت.
الرقابة المشتركة	اقتسام الرقابة على الشركة من طرف عدد محدود من المساهمين بحيث **يشتركون** في اتخاذ

	القرارات. وتكون هذه الرقابة بوجود عقد **يعرف بعقد الشراكة**.
خارج حدود التوحيد	السيطرة **بطريقة مباشرة أو غير مباشرة** على **أقل** من **20%** من حقوق التصويت.

4- نسب المساهمة، نسب الفائدة، نسب الرقابة

4-1 نسبة المساهمة: تعبر عن حصة رأس المال التي تملكها الشركة الأم مباشرة في المؤسسة؛

4-2 نسبة الفائدة: تعبر عن حصة رأس المال التي تملكها الشركة الأم مباشرة أو بصفة غير مباشرة، ولحساب نسبة الفائدة في كل سلسلة متتابعة، نقوم بضرب النسب المملوكة (رأس المال المملوك) لكل شركة تابعة للسلسلة وتجمع النسب المحصل عليها من كل سلسلة؛

تستعمل نسبة الفائدة في:

- ✓ تحديد حقوق الأقلية وحقوق الأغلبية خصوصا في حالة الدمج المباشر.
- ✓ كذلك يتم استخدامه لتوحيد الحسابات " حذف عمليات إعادة المعالجة...الخ".

4-3 نسبة الرقابة: تحدد طبيعة الرقابة أو التأثير الذي يمكن أن يمارس، وكذلك طريقة التوحيد المستعملة. فنسبة الرقابة تتساوى مع نسبة حقوق التصويت، وهذا في حالة العلاقة المباشرة أي عندما تتم العلاقة دون وجود وسيط. أما في حالة وجود وساط فنسبة الرقابة تساوي مجموع نسب حقوق التصويت التي تمتلكها كل شركة تحت الرقابة الشاملة للمجموعة.

لتحديد نسبة الرقابة يجب المرور بالمراحل التالية:

- ✓ رسم مخطط للمجموعة، وتحديد روابط التحكم بالإضافة إلى النسبة المئوية المحسوبة؛
- ✓ فحص إمكانية السيطرة الفعلية أو الغياب التعاقدي للشركة؛
- ✓ البحث عن جميع المساهمين الخاضعين للسيطرة من قبل الشركة الأم وإضافة نسبتهم المباشرة من السيطرة للشركة.

إن نسب الرقابة والفائدة تتوقفان على **طبيعة العلاقة المالية** التي تربط الشركة الأم والمؤسسة التي تملك فيها مساهمات مباشرة أو غير مباشرة.

تكون العلاقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة سلسلة وحيدة أو عدة سلاسل متبادلة، دائرية، أو دائرية متبادلة.

- **حساب نسب الرقابة ونسب الفائدة**

لدينا مثال توضحي يبين علاقة الشركة الام بالشركات التابعة

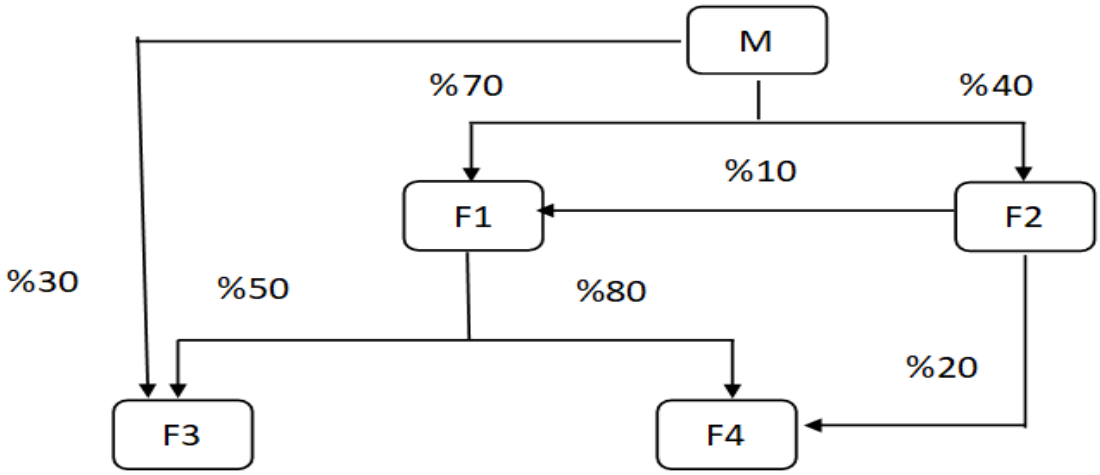

المطلوب: حساب نسب الرقابة والفائدة.

حل المثال:

الشركة	نسبة الرقابة	نسبة الفائدة
M	% 100	% 100
M/F1	% 70	%74 =% 10 X40 %+ % 70
M/F2	% 40	% 40
M/F3	%30 +%50=%80	30% + (70%X50%)+(40%X10%X50%)=67%
M/F4	%80	(70%X80%)+(40%X20%)+(40%X10%X 80%)=67.2 %

مثال 2: لديك مخطط اسفله يبين العلاقات الموجودة بين مجموعة من الشركات، حيث الشركة الام SIM تقوم براقبة مشتركة على babou مع شركة أخرى، وتقوم برقابة مطلقة على الشركة daout وهذا بمتلاكها لأكبر نسبة من حقوق التصويت.

المطلوب: تحديد مجال التوحيد من خلال تحديد نسبة المراقبة وكذا نسبة الفائدة على باقي الفروع مع تحديد نوع الرقابة وطريقة التجميع المتبعة في كل مرة.

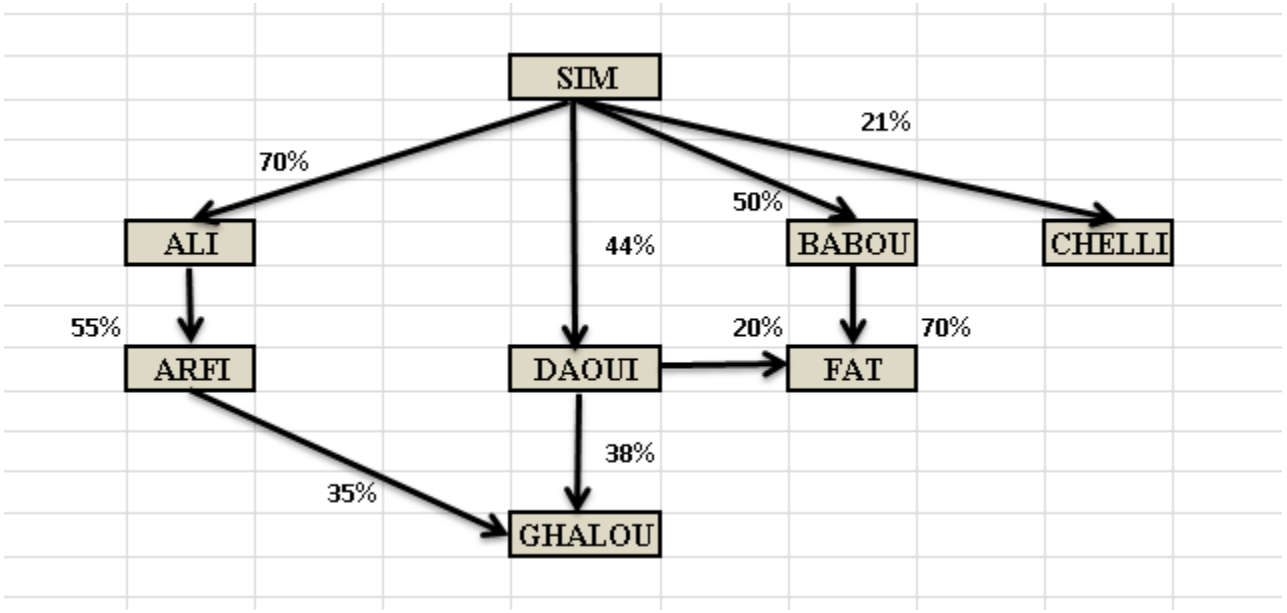

حل:

المؤسسة	نسبة الرقابة	نسبة الفائدة	نوع الرقابة	نوع التوحيد
Ali	70%	70%	مطلقة	كلي
Rabou	50%	50%	مشتركة	نسبي
Chelli	21%	21%	ملموسة	تكافؤ
Daoui	%44	44%	مطلقة	كلي
Arfi	55%	70%×55%=38,5%	مطلقة	كلي
Fati	20%	44%×20%+50%×70%=%43,8	ملموسة	تكافؤ
Chalou	38%+35%=73%	70% ×55% ×35%+ 44%× 38%= 30,195%	مطلقة	كلي

III- الجانب المحاسبي لعملية توحيد الحسابات

تمر عملية اعداد الحسابات الموحدة بمجموعة من عمليات الواجب القيام بها في حسابات شركات المجموعة وفي حسابات الشركة الام للوصول في الأخير الى اعداد قوائم مالية موحدة للمجموعة ككل كانها شركة واحدة، وتتمثل هذه المراحل في:

1- **عمليات ما قبل التوحيد:** وهي مجموعة من التعديلات إجبارية (الاستثمارات، الاهتلاكات، المؤونات، المخزونات) واختيارية (العملة الموحدة) التي تقوم بها شركات المجموعة في دفاترها، فبعد اقفال الحسابات الخاصة بهذه الشركات يتم القيام بتعديلات عليها وذلك حسب تعليمات الشركة الأم، ولا يحدث إلا في الحسابات التي تؤثر على الذمة، والوضعية المالية والنتيجة الموحدة، وهذا من أجل التوصل إلى تجانس في الحسابات للقضاء على مشكل الاختلاف في ممارسات الحسابية وطرق التقييم.

- العمليات التي لا تؤثر على نتيجة المجموعة وهي:
  - زبائن / موردون؛
  - أوراق القبض/ أوراق الدفع؛
  - إقتراض/ إقتراض؛
  - مدينون/ دائنون؛
  - المشتريات/ المبيعات؛
  - مصاريف/ ايردات.
- العمليات التي تؤثر على النتيجة وهي:
  - التنازل عن المخزونات؛
  - التنازل عن الاستثمارات؛
  - الأرباح الموزعة.

وتسجل هذه التعديلات في حسابات الميزانية والنتائج، فكل تعديل اجباري يخص **الدورة الحالية** يقيد في حساب **النتيجة** أما التعديل الذي يخص **السنوات السابقة** فيسند إلى حساب **الاحتياطات**؛

- في حالة التوحيد الكلي يكون الإلغاء كليا للعمليات المؤثرة على الأموال الخاصة والنتيجة وغير المؤثرة؛
- حالة التوحيد النسبي يتم الإلغاء في حدود نسبة الارباح (حقوق الاغلبية)، للعمليات المؤثرة على الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة وغير المؤثرة؛
- عند استعمال طريقة التكافؤ يتم إلغاء العمليات المؤثرة في الأموال الخاصة والنتيجة فقط، لانها تؤثر على القيمة الحقيقية للمساهمات المستثمرة.

1-1 إلغاء العمليات غير المؤثرة في الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة

تتمثل العمليات غير المؤثرة الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة في:

1-1-1 الحسابات المتبادلة بين الديون والحقوق:

الحسابات المتبادلة للديون والحقوق هي خصوصا حسابات الموردين والزبائن، أوراق القبض وأوراق الدفع، قروض وإقتراض.

مثال ذلك الحسابات المتبادلة بين الشركة الأم كمورد وفروعها كزبائن حيث يتم إلغائها من خلال التسجيل المحاسبي الموالي:

401		من ح/ المورد (الشركة الأم)	×××	
	411	إلى ح/ الزبائن (الشركة الفرع)		×××
		إلغاء العمليات المتبادلة في الميزانية		

1-1-2 الحسابات المتبادلة للاعباء والإيرادات:

الحسابات المتبادلة للأعباء والإيرادات هي غالبا الحسابات المتعلقة بالمشتريات والمبيعات، الفوائد والايرادات المالية ...إلخ، وبتم إلغاؤها هذه العمليات كما يلي:

70		من ح/ المبيعات (الشركة الأم)	×××	
	60	إلى ح/ المشتريات (الشركة الفرع)		×××
		إلغاء العمليات المتبادلة في حساب النتيجة		

مثال: تحصيل الفرع Fخلال السنة على قرض ب 10.000دج من G حيث تحمل خلال الدورة فوائد بقيمة 1.500 دج، مرتبطة بهذا القرض.

بإفتراض أن نسبة مراقبة G لF تصل إلى 75%.

المطلوب: التسجيل المحاسبي لإلغاء العمليات المتبادلة.

الحل:

17		من ح/ ديون مرتبطة بالمساهمات F	10.000	
	266	إلى ح/ حقوق مرتبطة بالمساهماتG		10.000
		إلغاء الحقوق والديون المتبادلة		
762		من ح/ إيرادات مالية G	1.500	
	661	إلى ح/ فوائد F		1.500
		إلغاء الإيرادات والأعباء المتبادلة		

2-1 إلغاء العمليات المؤثرة في الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة

تتمثل العمليات غير المؤثرة الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة في:

1-2-1 هامش الربح على المخزونات

عندما تكون المبيعات متبادلة داخل الشركة المجمعة مقيمة بسعر يتضمن هامش ربح، عذا يدعو إلى إقصاء الهامش المتضمن في قيم المخزونات كما يلي:

- الأرباح على **مخزون أول المدة** المحققة في الدورات السابقة، يتم إقصائها بجعل حساب الاحتياطات المجمعة مدين والجانب الدائن حساب تغيرات المخزون؛
- الأرباح على **مخزونات نهاية المدة** يتم إقصائها بجعل الجانب المدين لحساب تغيرات المخزون المجمعة والجانب الدائن لحساب المخزون الظاهر بالميزانية.

بالنسبة لإلغاء هامش الربح المحقق- مابين الفروع من نفس المجمع- على مخزونات بداية المدة، فيتم كما يلي:

106		من ح/ احتياطات	×××	
	12	إلى ح/ النتيجة		×××
		إلغاء هامش الربح على مخزونات بداية المدة المعالجة على مستوى الميزانية		

12		من ح/ النتيجة	×××	
	603	إلى ح/ تغير المخزونات		×××
		إلغاء هامش الربح على مخزونات بداية المدة المعالجة على مستوى TCR		

بالنسبة لإلغاء هامش الربح المحقق- مابين الفروع من نفس المجمع- على مخزونات نهاية المدة، فيتم كما يلي:

12		من ح/ النتيجة	×××	
	3	إلى ح/ مخزونات		×××
		إلغاء هامش الربح على مخزونات نهاية المدة المعالجة على مستوى الميزانية		

603		من ح/ تغير المخزونات	×××	

	12	إلى ح/ النتيجة إلغاء هامش الربح على مخزونات نهاية المدة المعالجة على مستوى TCR		×××

1-2-2 فائض القيمة على التنازلات الداخلية:

عناصر الأصول مقيمة بتكلفة الإقتناء (التكلفة التاريخية) من طرف المجمع، وفي حالة التنازل الداخلي فإن القيمة الأصلية هي التي يجب أن تظهر في القوائم المالية المجمعة، وعلى هذا فإن:

- فائض القيمة المحقق عند التنازل الداخلي للتثبيتات، يجب إلغاءه؛
- الاهتلاكات المسجلة من طرف المؤسسة المتنازل لها يعد حسابها على أساس تكلفة الاقتناء المجمعة أي الأصلية.

752		من ح/ فائض القيمة على التنازل على التثبيتات	×××	
	12	إلى ح/ النتيجة		×××
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		
12		من ح/ النتيجة	×××	
	21	إلى ح/ التثبيتات العينية		×××
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		
281		من ح/ اهتلاك التثبيتات العينية	×××	
	12	إلى ح/ النتيجة		×××
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى		
12		من ح/ النتيجة	×××	
	681	إلى ح/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات		×××
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		

مثال:

بتاريخ 01-01 تنازلت الشركة M عن تثبيتات لصالح أحد فروعها F، وقدمت المعلومات التالية:

- نسبة المراقبة M على F تصل إلى 75%؛
- القيمة الأصلية: 100.000دج (خارج الرسم)؛
- المدة النفعية: 10 سنوات (قسط الاهتلاك الأصلي 10.000دج)؛

- المدة المتبقية: 6 سنوات (الاهتلاك المجمع= 10.000* 4= 40.000دج)؛
- القيمة المحاسبية الصافية= 100.000- 40.000= 60.000دج؛
- سعر التنازل= 84.000دج؛
- فائض القيمة المسجل= 84.000-60.000=24.000دج (**يجب إلغاؤه**).

بالنسبة للفرع F فإنه:

- قسط الاهتلاك المسجل الجديد= 6/84.000= 14.000دج.

أي ان هناك قسط اهتلاك إضافي= 14.000-10.000=4.000دج (يجب إلغاؤه كذلك).

يمكن احتساب قسط اهتلاك إضافي كما يلي: فائض القيمة على التنازل/ المدة المتبقية= 6/24.000.

752		من ح/ فائض القيمة على التنازل على التثبيتات	24.000	
	12	إلى ح/ النتيجة M		24.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		
12		من ح/ النتيجةM	24.000	
	21	إلى ح/ التثبيتات العينيةF		24.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		
281		من ح/ اهتلاك التثبيتات العينية	4.000	
	12	إلى ح/ النتيجة F		4.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى		
12		من ح/ النتيجة F	4.000	
	681	إلى ح/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات		4.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		

1-2-3 الأرباح الموزعة داخليا بين شركات المجمع:

التوزيعات التي تستلمها الشركة الأم من شركة أخرى تابعة لها والمتأتية من الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، قد تم ضمها للنتيجة المجمعة لهذه الدورات السابقة عند تجمع القوائم المالية للمجمع.

وفي حالة التوزيعات الداخلية وتسجيلها كإيرادات مالية للشركة الأم نكون أمام حالة من التسجيل المضاعف للايراد المحقق. وعلى هذا يجب إلغائها من بين الإيردات المالية للشركة الأم.

76		من ح/ ايرادات مالية (M)	×××	
	12	إلى ح/ النتيجة (M)		×××
		إلغاء الأرباح الداخلية المعالجة على مستوى TCR		

12		من ح/ النتيجة (M)	×××	
	106	إلى ح/ احتياطات (M)		×××
		إلغاء الأرباح الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		

مثال: تحصلت الشركة الأم G على أرباح بقيمة 50.000 دج جراء توزيع الأرباح من طرفF . بافتراض أن نسبة مراقبة تصل إلى 75%.

المطلوب: التسجيل المحاسبي لإلغاء العمليات المتبادلة.

الحل:

76		من ح/ ايرادات مالية (G)	50.000	
	12	إلى ح/ النتيجة (G)		50.000
		إلغاء الأرباح الداخلية المعالجة على مستوى TCR		

12		من ح/ النتيجة (G)	50.000	
	106	إلى ح/ احتياطات (G)		50.000
		إلغاء الأرباح الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		

1-2-4 المؤونات الداخلية:

المؤونات الداخلية بين الشركات المجمعة هي مؤونات تدني قيم سندات المساهمة في الشركات المجمعة، ومؤونات تدني قيم الحقوق والقروض على المؤسسات المجمعة، كما قد تتعلق بمؤونات الأخطار والأعباء بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجمع، ويتم تسجيل هذه الإلغاءات كما يلي:

296أو 15		من ح/ مؤونة تدهور سندات المساهمة	×××	
	12	إلى ح/ النتيجة		×××
		إلغاء المؤونات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		

12		من ح/ النتيجة	×××	
	686	إلى ح/ مخصصات المؤونات		×××
		إلغاء المؤونات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		

2- **عمليات التوحيد:** بعد القيام بالتعديلات اللازمة، يتم **تجميع حساب** بحساب لعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وحسب طريقة التوحيد المطبقة، **وإلغاء الحسابات المتبادلة** بين شركات المجموعة حسب طريقة التوحيد المطبقة والتي على أساسها يتم تحديد قسمة المبلغ الواجب حذفه وهذا حسب الجدول التالي:

الشركة المعنية	**المبلغ الواجب دفعه**
توحيد كلي -كلي	كلي
توحيد نسبي- نسبي	الأقل قيمة
توحيد كلي- نسبي	الأقل قيمة

تتحدد طريقة التوحيد بين الشركة الأم وباقي شركات المجموعة على معيار أساسي وهو نوع الرقابة التي تمارسها عليهم، والتي تكون محددة بنسبة حقوق التصويت المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الشركة الأم في فروعها، بمان هناك ثلاث انواع لرقابة فهناك ثلاث طرق للتوحيد وهي:

- ✓ طريقة التوحيد الكلي intégration globale؛
- ✓ طريقة التوحيد النسبي intégration proportionnelle؛
- ✓ طريقة المعادلة(التكافؤ) mise en équivalence .

الجدول رقم (3 – 3): طرق توحيد الحسابات

نوع الرقابة	طريقة التوحيد
رقابة شاملة	طريقة التوحيد الكلي
رقابة مشتركة	طريقة التوحيد النسبي
تأثير ملموس	طريقة التكافؤ

1-2 طريقة التوحيد الكلي:

تطبق هذه الطريقة نتيجة للرقابة المطلقة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة، مما يسمح للشركة الأم الاستحواذ على أصول وخصوم الشركات التابعة، كما لو تعلق الأمر بأصولها وخصومها الخاصة (مع مساهمة الأقلية). تتمثل خطوات التوحيد الكلي فيما يلي:

- ✓ دمج في حسابات الشركة الموحدة عناصر الميزانية ونتيجة الشركات التابعة، بعد إعادة المعالجة من ذوي الخبرة؛
- ✓ حذف العمليات والحسابات المتبادلة؛
- ✓ اقتسام الأموال الخاصة والنتيجة الخاصة بالشركة الموحدة ما بين حقوق المجموعة وحقوق الأقلية.

مثال تطبيقي: قامت الشركة M من أجل تنظيم أنشطتها بخلق الشركة الفرعية F بحيث اكتتبت في 75 % من رأسمالها أي 750 دج، لقد تم توحيد حسابات الشركة الفرعية مباشرة في السنة الأولى من إنشائها علما أنه لم تتحقق أي عملية متبادلة بين الشركتين وتم إقفال نشاط الشركة الأم وشركاتها الفرعية في نفس التاريخ.

ميزانية الشركة الأم M في N/12/31

أصول	المبلغ	خصوم	المبلغ
أصول متنوعة	6750	رأسمال اجتماعي	2000
سندات مساهمة	**750**	احتياطات	1500
		ديون	3500
		نتيجة **N**	500
مجموع	**7500**		**7500**

ميزانية الشركة F في N/12/31

أصول	المبلغ	خصوم	المبلغ
أصول متنوعة	4000	رأسمال اجتماعي احتياطات ديون نتيجة **N**	**1000** 500 2300 200
مجموع	**4000**		**7500**

حل مثال تطبيقي:

تمثل فوائد مساهمي الشركة M في الشركة F **75 %** من رؤوس الأموال الخاصة ل f أي حصة الشركة الأم

(1000+500+200) × 75 %= **1275**

فائض القيمة على سندات F المملوكة من طرف M هي: 1275 – 750 = 525

الاحتياطات الموحدة:

احتياطاتM	1500
الحصة في **F**	(**500**× 75 %)= 375
مجموع	**1875**

النتيجة الموحدة:

نتيجة M	500
الحصة في **F**	(**200**× 75 %)= 150
مجموع	**650**

فوائد المساهمين (حقوق الاقلية) في الشركة الفرعية F تمثل 25 % من رؤوس الأموال الخاصة بF :

الحصة في رأسمال	(**1000**× 25%)= 250
الحصة في الاحتياطات	(**500**× 25%)= 125

الحصة في النتيجة	(**200**× 25%)= 50
مجموع	**425**

ميزانية الموحدة في N/12/31

أصول	المبلغ	خصوم	المبلغ
أصول متنوعة (6750+ 4000)	**10750**	رأسمال اجتماعي	2000
		احتياطات موحدة	1875
		نتيجة موحدة	650
		حقوق الاقلية	425
		ديون(3500+2300)	5800
مجموع	**10750**		**10750**

تقسم النتيجة بين حصة الشركة الام وحصة الاقلية كتالي:

		الشركة الام	حقوق الأقلية
نتيجة M	500	500	/
نتيجة **F**	200	150	50
مجموع		650	50

2-2 طريقة التوحيد النسبي:

تتمثل هذه الطريقة في تعويض سندات المساهمة المملوكة من طرف الشركة المساهمة بالجزء المماثل لفوائدها (تبعا لنسبة المساهمة) في عناصر الميزانية وحساب النتائج بالنسبة للشركات المراقبة جماعيا بعد إعادة المعاملة المحتملة حسب قواعد التوحيد.

تعتمد هذه الطريقة على خطوتين:

✓ إدماج حسابات الشركة المشتركة في حسابات الشركة الأم وفقا لنسبة المساهمة.

✓ إلغاء المعاملات والحسابات بين الشركة الموحدة بشكل متناسب والشركات التابعة الأخرى.

مثال تطبيقي:

نفرض وجود شركة P برأس مال قدره 6000 دج أنشأت بالتساوي مع ثلاث مجموعاتG1 ، G2 ، G3بحيث تملك

الشركة الأم M من المجموعة 1/3) G1 من رأس مال هذه الشركة.

ميزانية الشركتين P و M في N/12/31

أصول	M	P	خصوم	M	P
أصول متنوعة	42000	12000	رأسمال اجتماعي	20000	6000
سندات مساهمة	2000		احتياطات	6000	1800
			دين	16000	3600
			نتيجة	2000	600
	44000	12000		44000	12000

الحل : لتوحيد ميزانيتي الشركتين نضيف لكل حساب في ميزانية الشركة M ثلث (3/1) الحساب نفسه مأخوذ من ميزانية الشركةP بدون أن ننسى إلغاء سندات المساهمة في ميزانيةM

ميزانية الموحدة في N/12/31

أصول	مبلغ	خصوم	مبلغ
أصول متنوعة	46000	رأسمال اجتماعي	20000
أصول **M 42000**		احتياطات موحدة 6000 +(1/3×1800)	6600
حصة **M في P**		نتيجة موحدة 2000+(600× 1/3)	2200
4000 =(1/3×12000)		دين 1600+ (3600× 1/3)	17200

	46000		46000

2-3 طريقة التكافؤ:

هذه الطريقة تتعلق بالشركات الحليفة (الزميلة) التي يمارس عليها تأثير فعال، حيث تقوم هذه الطريقة على استبدال القيمة المحاسبية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم مع ما تكافئها في الوضعية الصافية للشركة الخاضعة للتوحيد، كما يتم بموجبها إثبات الاستثمارات في البداية على أساس التكلفة، ثم يتم بعد ذلك تسويتها بمقدار نصيب الشركة المستثمرة في التغيير في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها والذي يحدث بعد تاريخ الامتلاك.

يمكن تلخيص خطوات هذه الطريقة فيما يلي:

- ✓ استبدال القيمة المحاسبية للأوراق المالية بحصة الأموال الخاصة، بما في ذلك نتيجة السنة المالية المحددة، وفقا لقواعد التوحيد؛
- ✓ إلغاء المعاملات والحسابات المتبادلة بين الشركة الموحدة بطريقة المعادلة والشركات التابعة الأخرى.

مثال تطبيقي:

نأخذ المثال السابق الخاص بعملية الدمج النسبي مع الافتراض ان الشركة P و التي تملك الشركة M ثلث أسهمها موظفة تحت التأثير الملموس لشركة أخرى.

أصول	M	P	خصوم	M	P
أصول متنوعة	42000	12000	رأسمال اجتماعي	20000	6000
سندات مساهمة	2000		احتياطات	6000	1800
			دين	16000	3600
			نتيجة	2000	600
	44000	12000		44000	12000

الحل: في هذه الحالة يمكن للشركة M ان توحد حسابات الشركة P حسب طريقة التكافؤ فقط.

تكافئ في 31 /N/12 اسهم الشركة P المملوكة من طرف M في الأموال الخاصة ل P ما يلي:

2800 = 1/3* (600 + 1800 + 6000)

يتضح فائض القيمة على سندات P منذ شرائها والمتمثل في 2800 - 2000 **=800**

الاحتياطات 1800× 1/3	600
الأرباح 600× 1/3	200
مجموع	**800**

تظهر سندات المساهمة المعالجة في الميزانية الموحدة تحت عنوان **السندات المكافئة**، بقيمة 2800 دج (2000 + 800)

ميزانية الموحدة في N/12/31

أصول	مبلغ	خصوم	مبلغ
أصول متنوعة **M**	**42000**	رأسمال اجتماعي**M**	20000
سندات مكافئة (2000+800)	2800	احتياطات موحدة 6000 +(1800×1/3)	6600
		نتيجة موحدة 2000+(600× 1/3)	2200
		دين **M**	**16000**
	44800		44800

3- **عمليات ما بعد التوحيد**: يتم فيها الاعداد عرض شامل للوضعية المالية ونتيجة عمليات المجموعة وتشمل هذه القوائم المالية الموحدة، الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق بصفة الاجبارية ويمكن اعداد جدول تمويلي موحد وجدول تغير الأموال الخاصة، وهذا بصفة غير احبارية.

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يعتبر آخر مرحلة من مراحل التوحيد المحاسبي وهذا من أجل تحقيق الهدف الرئيسي وهو عرض الوضعية المالية للمجمع ككل كوحدة اقتصادية واحدة، والذي يؤدي إلى تسهيل الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمجمع من طرف كافة مستعملي القوائم المالية.

ويقصد بالقوائم المالية الموحدة تلك القوائم المالية العائدة للشركة الأم وشركاتها التابعة والتي يتم عرضها كأنها وحدة اقتصادية واحدة، حيث يتم تجميع أصول والتزامات كل من الشركة الأم والتابعة ومصاريفها وإيراداتها ومن ثم عرضها في شكل قوائم مالية موحدة.

3-1 الميزانية الموحدة

إن الميزانية الموحدة المعدة من أجل عرض الوضعية المالية لمجمع الشركات تختلف في بعض فصولها عن الميزانية الفردية الخاصة بشركة منفردة، إذ نجد أن هناك بعض المعلومات الخاصة بمجمعات الشركات فقط، كما أن هذا الاختلاف تفرضه الهيكلة المختلفة بين مجمع الشركات وشركة منفردة.

الميزانية هي قائمة تعرض في نهاية السنة المالية، حيث تظهر تأثيرات العمليات المالية من خلال عرض ملخص لأصول المؤسسة وخصومها وحقوق المساهمين، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، كما يجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية.[1]

والميزانية الموحدة هي وثيقة ملخصة تجيب على الهدف الأساسي لتقديم الأصول والخصوم للمجمع المشكل من طرف الشركات المتضمنة في محيط التوحيد بالفعل، وبهذا فهي تشكل وسيلة أساسية لتزويد المستعملين الخارجين بالمعلومات الضرورية عن المجمع خاصة المستثمرين منهم.

بالإضافة إلى المكونات الرئيسية لأي ميزانية فإن الميزانية الموحدة تحتوي حسابات إضافية خاصة بها مثل:

- فارق الاقتناء؛
- الاحتياطات المجمعة: تعرض بصفة مستقلة عن باقي عناصر الأموال الخاصة للمجمع؛
- حقوق الأقلية: تعبر عن حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسات التي تم إدماجها كليا ضمن حسابات المجمع، وتعرض حقوق الأقلية في صافي الأصول منفصلة عن حقوق الأقلية في النتيجة؛
- حصة المجمع في رؤوس الأموال الصافية.

[1] Eliot H.sherman, **Finance and Acconting for Nomfinacial Managers**, 3eme edition, amacom, USA,2011,P07.

3-2 جدول حساب النتائج الموحد

إن جدول حساب النتائج الخاص بمجمع الشركات يضم معلومات إضافية من أجل الوصول إلى النتيجة الخاصة بالمجمع كاملا لا يمكن إيجادها في جدول حساب النتائج الخاص بشركة فردية.

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالة سواء كانت ربحا أو خسارة. يجب على الكيان إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

وجدول حساب النتائج الموحد هو قائمة مالية تسمح بمراقبة التسيير خلال فترة معينة (غالبا دورة محاسبية) بحيث يوضح الطريقة التي تمت بها حساب النتيجة الصافية (حصة المجمع). ويتم إعداده عن طريق إدماج حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة الأم والتابعة.

يجب أن يبين جدول حساب النتائج الموحد ما يلي:

- حصة الشركات المشاركة والشركات المشتركة الموحدة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية؛
- النتيجة الصافية للمجمع الموحد؛
- حصة المجمع.

3-3جدول تدفقات الخزينة الموحد

يعتبر جدول تدفقات الخزينة الموحد قائمة مالية أساسية من القوائم المالية الموحدة، فهي ضروري للعديد من الفئات كالمسيرين والمحللين الماليين والمساهمين لأنه يسمح بإعطاء مستعملي القوائم المالية الموحدة أساس لتقييم مدى قدرة الشركات على توليد النقدية وكذلك المعلومات بشان استخدام هذه التدفقات المالية.

جدول التدفقات الخزينة هو قائمة تهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 و الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد27، الصادرة بتاريخ 2005/05/28، الجزائر، المادة 35، ص 14

جدول تدفقات الخزينة الموحد هو عبارة عن وثيقة تبين تدفقات الخزينة للشركات المعنية بالتجميع الناتجة من دورة الاستغلال والاستثمار والتمويل والمستعملة خلال كل سنة مالية والتي تفسر كذلك تغير الخزينة الملاحظ في الميزانية الموحدة.

يتم عرض جدول تدفقات الخزينة الموحد بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة والذي يختلفان في الجزء الخاص بالتدفقات النقدية الخاص بالأنشطة التشغيلية.

- **الطريقة المباشرة:** ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط؛
- **الطريقة غير المباشرة:** وتعتمد على النتيجة المحسوبة في حسابات النتائج ثم التي يتم تعديلها بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية، ولحساب التدفقات النقدية الموحدة تؤخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الخاصة بالشركات التابعة لنسبة 100% وفي حدود نسبة الإدماج بالنسبة للشركات الموحدة نسبيا.

3-4 جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة بالمجمع

يعتبر جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة بالمجمع من القوائم المالية الأساسية، للدور الذي يكتسبه فهو حلقة العبور للتغيرات التي تطرأ على ثروة الشركات الموحدة من سنة إلى سنة أخرى، ويشرح الأسباب التي أدت إلى هذا التغير.

نصت المادة 36 من القرار المؤرخ في 28 ماي 2008 على أنه " يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تأثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية."[1]

جدول تغيرات الأموال الخاصة بالمجمع هو وسيلة مراقبة للتحركات التي تطرأ أثناء مرحلة التوحيد والمتعلقة بالنتيجة ورؤوس الأموال الصافية الموحدة، كما يشكل هذا الجدول مذكرة عمليات التوحيد يمكن أن يستعمل كذلك كوسيلة تسبيق على تأثير تغيرات محيط التوحيد.

يمكن لتغيرات رؤوس الأموال الصافية الموحدة الحصول على العديد من المصادر أساسها كالتالي:

- **تغيرات رؤوس الأموال الصافية الموحدة:**

يمكن أن تتم بعد الزيادة والتخفيض من رأس مال الشركة الموحدة أو توزيع الأرباح.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة36، ص 15.

- **تأثير تحويل الحسابات لشركة أجنبية:**

من أجل احتياجات التوحيد، يؤدي تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية خلال تطبيق طريقة مسار الاختتام إلى ملاحظة فوارق التحويل على مستوى رؤوس الأموال الصافية الموحدة، هذه الأخيرة تتطور من سنة مالية إلى أخرى حسب تغير مسار الاختتام المطبق.

- **إعادة تقييم مطبق على مستوى حسابات التوحيد:**

إذا طبق المجمع إعادة تقييم على مستوى حسابات التوحيد، فإن حساب (فرق إعادة التقييم) سيظهر على مستوى رؤوس الأموال الصافية.

- **تغيرات محيط التوحيد:**

يتعلق الأمر أساسا بعمليات الاكتتاب، تنازلات، تغير نسبة الفائدة، ارتفاعات رؤوس أموال شركات التوحيد.

- **تذبذبات نتيجة شركات التوحيد:**

نتيجة كل شركة توحيد تشكل عادة عند اندماجها على مستوى نتيجة التوحيد بتغير رؤوس الأموال الصافية للتوحيد حصة المجمع بالإضافة إلى نسبة الأقلية.

3-5 الملاحق الموحدة

تعتبر الملاحق الموحدة قائمة توضيحية حيث لا تشترط أن تكون في شكل جدول، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية الموحدة (الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، طرق التقييم، الإيضاحات التفسيرية الأخرى).

تحتوي ملاحق القوائم المالية الموحدة على معلومات أساسية ذات دلالة، فهي تسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية الموحدة، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية الموحدة. وتقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

تشتمل الملاحق الموحدة على معلومات تخص النقاط التالية:[1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد قوائم مالية موحدة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 38

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية الموحدة، وحساب النتائج الموحد، وجدول تدفقات الخزينة الموحد، وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة الموحدة؛
- المعلومات التي تخص الشركات التابعة أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الشركات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

تمارين الفصل الثالث

التمرين 1:

لديك مخطط أسفله يبين العلاقات الموجودة بين مجموعة من الشركات.

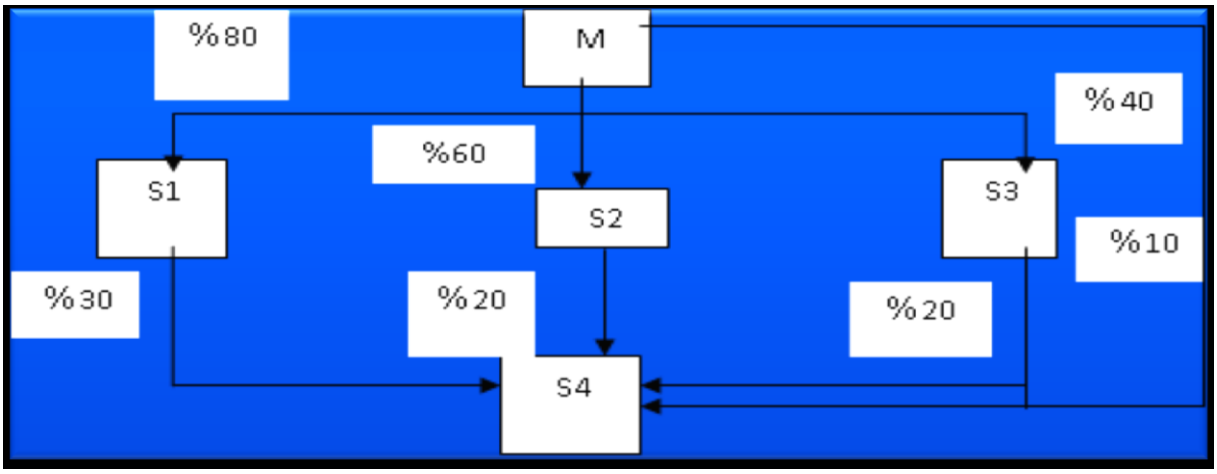

المطلوب:

- تحديد مجال التوحيد من خلال تحديد نسبة المراقبة وكذا نسبة الفائدة مع تحديد نوع تأثير وطريقة التوحيد بالنسبة لكل فرع.

التمرين 2:

ليكن لديك هيكل المجمع M كما يلي:

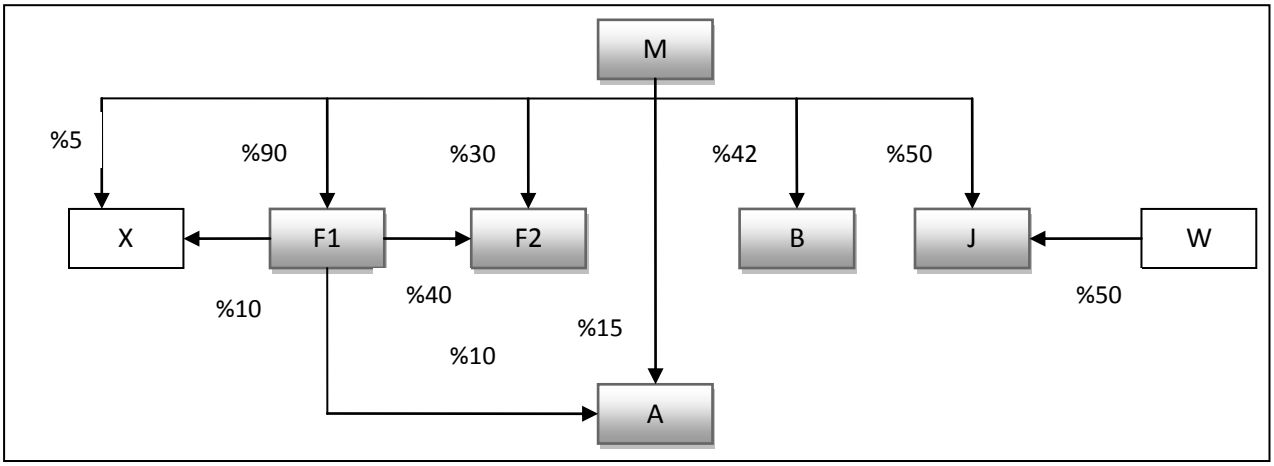

المطلوب:

- تحديد مجال التوحيد الشركة M من خلال تحديد:

- نسبة المراقبة؛
- نسبة الفائدة؛
- نوع تأثير؛
- وطريقة التوحيد المتبعة بالنسبة لكل فرع.

التمرين الثالث:

تمتلك الشركة M لـ 40 % من رأس المال للشركة F، كما تقدم الميزانية وحساب النتائج بتاريخ N/12/31 لكل شركة كما يلي:

ميزانية الشركة M بتاريخ N/12/31 (المبلغ ب MDA)

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
تثبيتات مادية	17.450	أموال خاصة	3.500
سندات مساهمة في F [1]	400	احتياطات	12.840
حقوق مرتبطة بالمساهمات[2]	120	نتيجة	290
مخزونات	860	ديون مالية	2.750
حقوق أخرى	7.270	ديون تشغيلية[3]	6.810
نقديات	90		
مجموع الأصول	**26.190**	**مجموع الخصوم**	**26.190**

(1): 10.000سهم بقيمة إسمية 40 KDJ لسهم مكتتبة بتاريخ انشاء الشركة F.

(2): قرض مقدم لشركة F خلال الدورة N يتم احتساب الفوائد الجارية بقيمة 5.000 KDJ

(3): منها 156.000 KDJ قيمة الفواتير المستحقة لفائدة F، لم يتم تسديدها بعد.

ميزانية الشركة F بتاريخ N/12/31 (المبلغ ب MDA)

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
تثبيتات مادية	6.930	أموال خاصة[1]	1.000
مخزونات	900	احتياطات	5.300
حقوق[2]	3.220	نتيجة	110
نقديات	170	ديون مالية[3]	1.940
		ديون تشغيلية	2.870
مجموع الأصول	**11.220**	**مجموع الخصوم**	**11.220**

(1): 25.000 سهم بقيمة 40 KDJ لسهم.

(2):156.000 KDJ قيمة الفواتير المستحقة على الشركة M

(3): منها 120.000 KDJ قيمة القرض المحصل من لشركة M خلال الدورة N أين يتم احتساب الفوائد الجارية بقيمة 5.000 KDJ.

حساب النتائج للشركتين بتاريخ N/12/31 (المبلغ ب MDA)

البيان	M	F
إيرادات تشغيلية	1.990	910
ايردات مالية	550	350
إجراءات غير عادية	/	/
أعباء تشغيلية	1.450	550
أعباء مالية	700	550
أعباء غير عادية	/	/
الضريبة على الأرباح	100	50
النتيجة	**290**	**110**

معلومات إضافية:

- تحصلت الشركة M على أرباح بقيمة 70.000 KDJ جراء توزيع الأرباح من طرف F؛
- قامت الشركة F ببيع مواد أولية لـ M بمبلغ 1.060.000 KDJ خارج الرسم، حيث حققت هامش ربح بنسبة 15% من سعر البيع؛
- يحتوي المخزون النهائي للشركة M على ما قيمته 180.000 KDJ من الموارد الأولية تم شراؤها من الشركة F، في حين أن مخزون بداية المدة (N/01/01)احتوى على ما قيمته 160.000 KDJ ؛
- قدمت الشركة M خلال السنة بالتنازل على التثبيتات المادية لصالح الفرع F بقيمة 1.500 KDJ (سعر التناول)، المدة النفعية المتبقية للأصل قدرت ب 5 سنوات، حيث حققت فائض قيمة بـ 200 KDJ.

المطلوب:

إعداد القوائم المالية الموحدة للشركتين وهذا بافتراض أن طريقة التوحيد المتبعة هي طريقة التوحيد الكلي.

الفصل الرابع: محاسبة الشركات الدولية

الفصل الرابع: محاسبة الشركات الدولية

شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي لمست مختلف جوانب المحاسبية، واحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية اطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي والاستفادة من مخرجاته أو الفهم السليم لطبيعة المحاسبة ودراستها أو إجراء بحوثها، فعلى المستوى العالمي اتجه عدد كبير من دول العالم التي تنظيم السياسة المحاسبة له من خلال عدة إجراءات أهمها إصدار معايير المحاسبية. وظهر فرع جديد من فروع المحاسبة المالية يهتم بقياس المعاملات الدولية والافصاح عنها ويلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية للشركات الأعمال الدولية، أطلق عليه المحاسبة الدولية.

يتوقع من الطالب بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة أن تكون قادرا على:

- ✓ تعرف على نشأة وتطور المحاسبة الدولية؛
- ✓ تحديد الأسباب التي أوجدت الحاجة إلى المحاسبة الدولية؛
- ✓ تعرف على مقصود بالمحاسبة الدولية؛
- ✓ تعرف على المعايير المحاسبية الدولية.

I- المحاسبة الدولية:

1- نشأة المحاسبة الدولية:

لقد شكل توسع في الاستثمارات في أسواق المال تحديا للمحاسبين لتوفير نوع من التوافق بين المعايير المتبعة في إعداد البيانات المالية على المستوى الإقليمي والدولي، وأمام هذه التحديات بدأ المحاسبون في مناقشة هذه الأمور على مستوى الإقليمي أم الدولي.

فيرجع بداية الاهتمام الرسمي بالمحاسبة الدولية إلى مطلع القرن العشرين، حيث عقد أول مؤتمر دولي للمحاسبين سنة 1904 بمدينة سانت لويس بولاية ميسون في الولايات المتحدة الأمريكية، تمحور المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، وتوالت المؤامرات الدولية بمناقشة المشاكل المحاسبية وفي ما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول رقم (1-4) : تاريخ ومكان إنعقاد المؤتمرات المحاسبية الدولية

	تاريخ	مكان		تاريخ	مكان		تاريخ	مكان
1	1904	سانت لويس	6	1952	لندن	11	1977	ميونخ
2	1926	أمستردام	7	1957	أمستردام	12	1982	مكسيكيو

3	1929	نيويوروك	8	1962	نيويورك	13	1987	طوكيو
4	1933	لندن	9	1967	باريس	14	1992	واشنظن
5	1937	برلين	10	1972	سدني	15	1997	باريس

مصدر: عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية الاطار النظري والتطبيق العلمي**، ط 2، صنعاء، 2009، ص 31.

ويمكن ايجاز اسباب الاهتمام بالمحاسبة الدولية في النقاط التالية[1]:

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهنية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول في محاولة منها للوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل على انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الإقليمية؛
- إن تضخم حجم التجارة الدولية وزيادة حجم الاستمارات الدولية أدى إلى ظهور الشركات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وما صاحبها م مشاكل محاسبية؛
- المحاولات المبذولة من أجل تحقيق التوافق في النظم المحاسبية وتوحيد الممارسات التطبيقية المحاسبية بين مختلف الدول للوصول إلى توافق دولي محاسبي مقبول؛
- إن المحاسبة على النطاق الدولي تعكس أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي للخروج به من نطاق الممارسات المحاسبية الإقليمية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية ذات البعد الدولي.

2- تعريف محاسبة الشركات الدولية:

عرف Iqbal et Elmallah "تنطوي المحاسبة الدولية على المحاسبة عن المعاملات الدولية، وإجراء المقارنات بين المبادئ المحاسبة في مختلف البلدان، والتنسيق بين المعايير المحاسبية على المستوى الدولي". وعرف Lawrence " المحاسبة الدولية هي عملية تسجيل وتحليل وإعداد التقارير المالية التي تتضمن معلومات مالية مفيدة لمستخدميها على المستوى الدولي"[2].

كما عرف ناصر دادي عدون وشعيب شنوف المحاسبة الدولية انطلاقا من الاطار العام للمحاسبة ككل، ومن خلال المعاملات الدولية، فالمحاسبة الدولية هي الاطار العام لمعالجة مختلف الاحداث والمعاملات التجارية الدولية، وهي تهتم

[1]-عيدة محمود حميدة، المحاسبة الدولية 2، مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات، 2010-2011، ص 5- 6.

[2]-المحاسبة الدولية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013، ص 22.

بالإجراءات التي تساعد على حل المشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف اشكالها للشركات متعددة الجنسيات[1].

فالمحاسبة الدولية هي عبارة عن تطور الفكر المحاسبي للخروج من نظاق الممارسة المحلية إلى مواجهة وايجاء حلول للمشكلات المحاسبية على مستوى الاطار الدولي.

3- العوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية:

هناك مجموعة من العوامل التي لها تأثير مباشرة على المحاسبة الدولية، والتي تتمثل فيما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يتم الاستثمار الأجنبي بعدة طرق وخاصة عن طريق الشركات الدولية، وذلك بتحويل رؤوس الأموال من البلد الأم إلى دولة أخرى، وهذا بهدف توسيع أسواق هذه الشركات في بلدان مختلفة، وحتى تتم ترجمة هذه المعاملات يتم الاعتماد على المحلسبة الدولية، بالتالي يكون لهذه الاستثمارات تأثير على المحاسبة الدولية، وذلك من خلال عمليات الصرف، وترجمة العملة الأجنبية، بهدف المعالجة المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

- **الشركات متعددة الجنسيات:**

هي الشركات التي تباشر أنشطتها في أكثر من دولة عن شبكة من الشركات الفرعية والتابعة، حيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد في مكان دون الأخر.

وانتشار هذا النوع من الشركات في مختلف بلدان العالم يتطلب وجود أنظمة محاسبية، ومعايير دولية موحدة لتحقيق متطلبات المستثمرين الأجانب والمحايين.

- **توسع الاقتصاد الدولي:**

إن التقدم الموجود في الأسواق العالمية نتيجة للتكتلات الاقتصادية الدولية، ووجود شركات عالمية متضامنة فيما بينها، بحيث تجمع شركاء مختلفين في الجنسية، بغية الوصول إلى هذف تعظيم اللانتاج، هذه المعاملات بين مختلف الشركاء الاقتصاديين على المستوى الدولي يكون لها تأثيير على مجريات المحاسبة الدولية.

[1]- ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، خصاص محاسبة الشركات الدولية وضرورة التوحيد المحاسبي الدولي، مجلة التواصل، عدد 15 ديسمبر، 2005، ص 93.

وتوفر التكتلات الاقتصادية في مختلف اشكالها وفي جهات مختلفة من العالم، كمناطق الحرة (اروبا، أمريكا شمالية، جول جنوب آسيا ودول حنوب غرب إفريقيا)، حيث تزاداد وتنقص درجة الاقتراب وتطابق المعايير الوطنية في كل دولة على حدة، مقابل معايير المحاسبية الدولية والمطلوبة لتسجيل ومتابعة نشاطات الاقتصادية الدولية.

- **نظام النقد الدولي:**

من خلال أسعار الصرف وتدفق رؤوس الأموال، والتعديلات التي تطرأ على موازين المدفوعات، نتيجة لهذا النظام الدولي النقدي، تحدث مشكلات أسعار الصرف، وبالتالي يقع التأثير المباشر على المحاسبة الدولية، على اعتبار أن المعاملات بالعملة الأجنبية تعتبر أهم العناصر في المحاسبة الدولية، وهذه الجوانب تتكفل بها إحدى هيئات بريتن وودز، وهو صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع الهيئات الأخرى، مع ما يلاحظ من تغيير في بعض أدوار الصندوق عند تطبيق برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية بداية من سبعينيات القرن الماضي، ثم بداية الثمانينات منه مع انفجار مشكل المديونية لدى العديد من الدول النامية، والتي استلزمت إعادة النظر في التظيم الاقتصادي والقيام بإصلاحات فيها وقد أشير إليها سابقا[1].

يمكن تلخيص اهم العوامل التي ساهمت في ظهور الحاجة الى المحاسبة الدولية في الشكل الموالي.

شكل (4 – 1) أهم العوامل التي أسهمت في ظهور المحاسبة الدولية

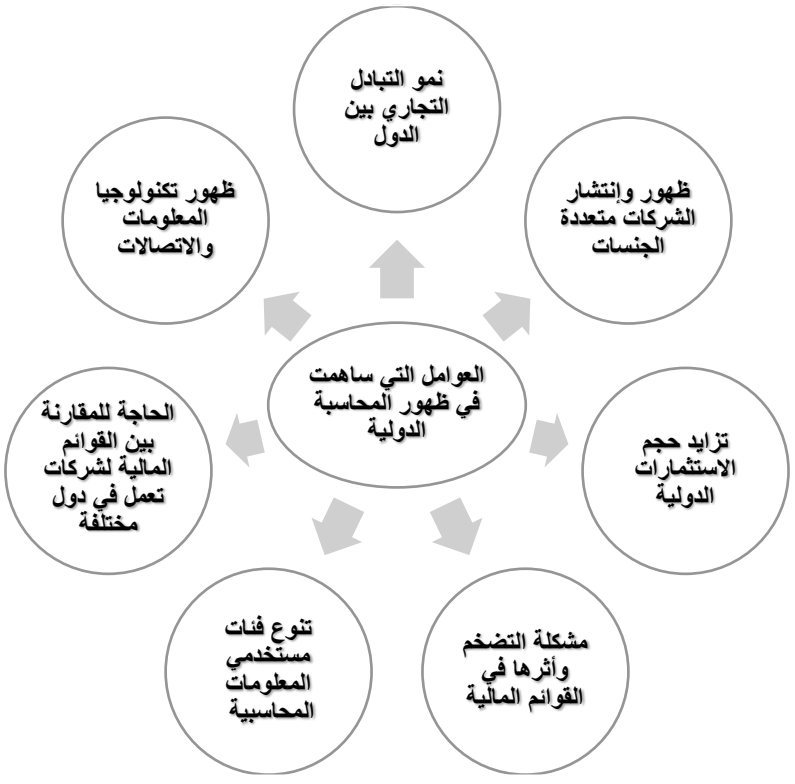

[1] ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص- ص ، 95-96.

II – المعايير المحاسبية الدولية

نظرا للتطور الذي عرفته مهنة المحاسبة وتعقدها،كانت الحاجة إلى ظهور هيئات حكومية وخاصة تهتم بها، فتقوم بضبطها وفق إجراءات وقواعد يكون لها من القوة ما يوجب احترامها بتطبيقها. هذه المنظمات يتمثل دورها في تنمية المعرفة والثقافة المحاسبية لدى المحاسب وهذا من خلال وضع مبادئ ومعايير محاسبية مقبولة عموما، ومن بين أهم هذه الهيئات الدولية التي كان لها دور كبير في توحيد الممارسات المحاسبية بين الدول نجد لجنة المعايير المحاسبية الدولية .

1– مجلس المعايير المحاسبية الدولية

يحتل مجلس المعايير المحاسبية الدولية الصدارة من حيث إصدار المعايير المحاسبية فهي تلقى قبولا ومصداقية كبيرة من طرف مستعمليها على المستوى الدولي.

1–1 نشأة مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC[*] هي منظمة خاصة أنشأت في عام 1973 نتيجة اتفاق تم بين هيئات محاسبية في تسعة دول هي: ألمانيا، أستراليا، كندا، المملكة المتحدة، المكسيك، فرنسا، هولندا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. يقع مركزها في لندن، وتتولى هذه اللجنة إصدار معايير للمحاسبة المالية تختص بمشاكل معينة وذلك وفق إجراءات محددة[1] .

أصدرت اللجنة 41 معيارا محاسبيا دوليا (IAS[*]) إلى غاية 2000، تم إلغاء بعضها ودمج أخرى ليصبح عددها31 معيارا، وفي مارس من السنة 2001 تم إعادة هيكلة المنظمة وتسميتها بمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB[*] ، وتم إطلاق اسم معايير التقارير المالية الدولية IFRS[*]، وقد أصدر هذا المجلس 9 معايير إلى غاية 2009. [2]

يهدف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB إلى[3]:

- تطوير النفع العام للمعايير المحاسبية وهذا لضمان قوائم مالية ذات جودة عالية، شفافة وقابلة للمقارنة، بهدف مساعدة مستعمليها على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- تشجيع استعمال وتطبيق المعايير؛

---

[*] IASC :International Accounting Standard Committee .
[1] - Stéphan Brun, Les normes comptables internationales, IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, P 21.
[*] IAS :International Accounting Standard.
[*] IASB :International Accounting Standard Board.
[*] IFRS :International Financial Reporting Standard .
[2] - Bernard Raffourier, Les normes comptables internationales(IFRS), Ed. economica, 4 édition, Paris, 2010, P11.
[3] -Ibid, P 10 .

- العمل على تقارب المعايير المحلية مع المعايير المصدرة من المجلس IASB.

1-2 الهيكل التنظيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية:

بعد إعادة هيكلة المجلس في سنة 2001 أصبح يتكون من مجموعة من المنظمات كما يلي[1] :

- **هيئة IASCF**[*] : هي مؤسسة مكونة من 22 أمين لها دور مهم ومعرف في دستور المنظمة ويتمثل في:
  - توجيه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، وتعين أعضاء المجلس، لجنة معايير التقارير المالية ومجلس تفسير المعايير؛
  - وبشكل خاص وضع إستراتجية IASB وقبول الميزانية السنوية. بالإضافة إلى وضع الإجراءات التشغيلية لـ IASB، IFRIC، SAC ؛
  - قبول التعديلات في دستور الهيئة بعد المناقشات العامة؛
  - التحفيز على التطبيق الصارم للمعايير الدولية، في حين أن الأمناء غير مسئولين على الجوانب التقنية للمعايير.
- **المجلس:** المجلس يتكون من 14 عضوا معينين لمدة 5 سنوات 12منهم متفرغين تماما.

للمجلس مهمة أساسية تتمثل في:

- إعداد، وإصدار وترجمة المعايير؛
- معالجة العمليات التقنية أو العمليات الطارئة وغير المتكررة واستشارة اللجنة التقنية IFRIS؛
- الإشراف والرقابة على عملية السماع للجمهور والاستطلاع حول مدى تطبيق المعايير؛
- يتولى مهمة نشر المعايير باللغة الإنجليزية.

- **اللجنة التقنية: IFRIC**[*] لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية تتكون من رئيس معين و12 عضوا، كان يطلق عليها قبل إعادة الهيكلة في 2001 ب SAC[*] مهمتها تتمثل في:
  - ترجمة المعايير المحاسبية الصادرة من IASB؛
  - إعداد المواضيع التقنية حول بعض المسائل التي لم يصدر بشأنها معيار.

[1] -Lionel Escaffre, Éric Tort, Les normes comptables internationales IAS / IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, P 25-26

[*] IASCF :International Accounting Standards Committee Foundation.
[*] IFRIC :International Financial Reporting Interpretation commitee.
[*] SAC :Standing Interpretation committee.

– **المجلس الاستشاري: SAC**[*] المجلس الاستشاري يقوم بإبداء النصح لمجلس IASB، ويقوم بإشراك جميع الهيئات المهتمة بالتقارير المالية الدولية في عملية وضع المعايير المحاسبية.

ويمكن إظهار هذه المنظمات وكيفية تعينها وسير العمل فيها في الشكل (4-2) الموالي:

الشكل رقم (4 – 2) : الهيكل التنظيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية

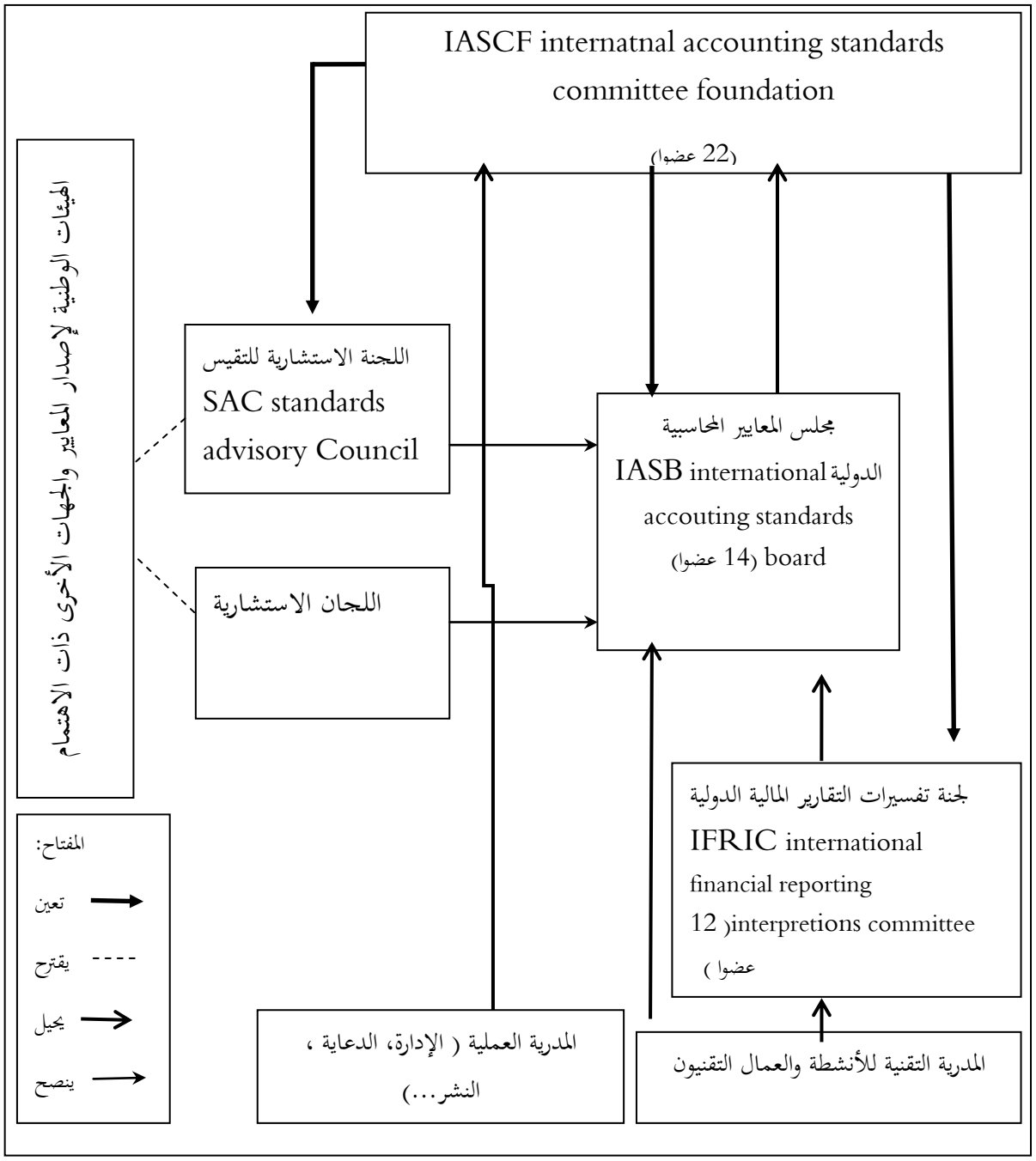

Source : Stéphan Brun, **les normes comptables internationales IAS/ IFRS**, Gualino Edition, Paris, 2006, p, 26.

[*] SAC :Standards Advisory Council.

2- تعريف المعيار المحاسبي ومراحل إصداره

يقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تلقى قبولا من طرف المهتمين بالمحاسبة في كل أنحاء العالم. وتمر عملية إصدار المعيار بمجموعة من المراحل لكي تصبح ملائمة للاتخاذ القرار من طرف مستخدميها.

2-1 تعريف المعيار المحاسبي:

لقد جاءت كلمة المعيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية وهي تعني نموذج يوضح ويقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

يعرف المعيار حسب ISO* على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات لأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين[1].

أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعماله وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا ترشيد وتوجيه الممارسات العلمية في المحاسبة.

كما تم تعريف المعايير المحاسبية على أنها قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير القواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، العرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية، تعتبر كمرشد أساسي للتحقيق التجانس في القياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية، والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها[2].

يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها دليل المستخدم لكيفية ترجمة الأداء المالي للمنشأة في مجموعة مترابطة ومحكمة من القوائم المالية، وتصميم النتيجة النهائية المطلوبة للوصول إلى مجموعة من القوائم المالية التي تمثل الأساس لمستخدمين متنوعين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض على أساس معلومات ملائمة وموثوقة[3].

---

* ISO :International Standards Organsation.

[1]- حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 58.

[2]- شعيب شنوف، الممارسات المحاسبية في الشريكات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 76.

[3]- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 25.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن المعيار هو[1]:

- مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة؛
- يساعد في إرشاد وتقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم؛
- يمثل أحكاما متعلقة بعنصر معين من القوائم المالية أو نوع معين من العمليات والمشاكل المحاسبية؛
- يركز على القياس والتقرير المحاسبي لهدف رفع الكفاءة الوظيفة المحاسبية؛
- يتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى يتحقق الاعتراف والقبول به.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

2-2 مراحل إصدار المعيار المحاسبي:

إن عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تمر بمجموعة من المراحل يجب إتباعها لتكون لهذه المعايير مصداقية وقبول عند إصدارها، وتتمثل هذه المراحل المبينة في الشكل (**1-3**) في ما يلي[2]:

- عند وضع معايير التقارير المالية الدولية يقوم المجلس بتعين لجنة فرعية يرأسها عضو من المجلس مع ضم لأعضاء من ثلاث دول مختلفة، بالإضافة إلى بعض الأعضاء من المجموعة الاستشارية أو بعض الخبراء في الموضوع محل البحث؛
- تقوم اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع محل البحث وتراعي اللجنة في هذا الشأن القواعد الأساسية وإطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية، كما تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المختلفة للتعامل مع الموضوع محل البحث. بعد انتهاء الدراسة تقوم اللجنة بتقديم تقرير إلى المجلس بوضع النقاط الرئيسية للموضوع محل المعيار المحاسبي؛
- بعد وصول رد المجلس على تقرير المقدم تصدر اللجنة الفرعية مسودة بالمبادئ وتوضح الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع، كما تنشر اللجنة الفرعية المسودة وتبدأ في استقبال ردود الفعل عليها من مختلف الهيئات المحاسبية من دول مختلفة؛
- بناءا على مسودة المبادئ يتم إعداد مسودة المعيار وعرضها على المجلس، وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء تنشر مسودة المعيار ويفتح الباب للتعليقات عليها لفترة ستة شهور؛

[1]- بالرقي تيجاني، موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد البدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، 2005، ص 81-82.

[2]- أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص 14-15.

- بعد مراجعة جميع التعليقات الواردة على مسودة المعيار تعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي وتعرضه على المجلس للمناقشة والتصديق، بعد الحصول على موافقة 75% من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار؛
- يقوم المجلس بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير وذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزاءها تماشيا والتطورات التي تطرأ على مهنة المحاسبة ومحيطها.

3- مميزات ومحددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

إن تطبيق نفس الأسس والأساليب المحاسبية بين جميع البلدان يعود بالفائدة عليها خاصة فيما يخص قابلية القوائم المالية للفهم من طرف متخذ القرار وبذلك القدرة على المقارنة بين هذه القوائم، ولكن من جهة أخرى توجد العديد من العوائق تحول دون تطبيق هذه المعايير.

3-1 مميزات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: للمعايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة عند إعداد القوائم المالية فهي توفر مجموعة من المزايا نذكر أهمها في ما يلي[1]:

- **التناسق والتناغم:** ويعني هذا تطبيق نفس الأسس والمعايير المحاسبية بغض النظر عن جنسية المؤسسة ومتجاوزا بذلك الحدود الجغرافية، أي توحيد أسس وقواعد المعالجة المحاسبية وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة متماثلة وموحدة؛
- **قابلية المقارنة:** بما أنه تم توحيد أسس وطرق المعالجة المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت للمقارنة من قبل مستعمليها، مما يسمح بترشيد عملية اتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة؛
- **مواكبة متطلبات العولمة:** استجابة للتطورات التي فرضتها العولمة، تم إنشاء منظمة مهنية تعنى بالشؤون المحاسبية على المستوى الدولي، وهذا للاستفادة قدر الإمكان من مزايا العولمة والابتعاد عن شبح مخاطرها الرهيب؛
- **تلبية المتطلبات القانونية:** نجد أن الكثير من الدول تنص قوانينها صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولا خيار أمام المؤسسة إلا تطبيق القوانين؛
- **تلبية متطلبات الممولين المحلين والدوليين خارج نطاق الحدود:** الشركة تسعى دائما لتوسع وزيادة نشاطاتها في الداخل أو الخارج، فهي بذلك تحتاج إلى تمويل هذه المشاريع ولا يمكن للمؤسسات التمويلية أن تقوم بمنح القروض إلا

[1]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007 ، إثراء لنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 24-26.

في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى التمويل، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية؛

- **الولوج إلى الأسواق المالية العالمية:** تقوم الشركات بالمنافسة للولوج إلى الأسواق المالية العالمية لإدراج أسهمها على المستوى الدولي وتداولها بسرعة كبيرة، ولا يمكن لها تحقيق ذلك إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق؛
- **قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية:** إذ أن القوائم المالية التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها ولا تساعد على اتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيسي من إعداد القوائم المالية وهو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية؛
- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:** مثل أسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناءا على القوانين المحلية والتي تتميز بالاختلاف من دولة إلى أخرى، وبهذا تفقد هذه القوائم خاصية المقارنة.

3-2 محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: نشأت المعايير المحاسبية الدولية وتطورت في البيئة المتقدمة وتأثرت بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية باعتبارهما السباقتان لإعداد المعايير، وهذا يحول دون تطبيق هذه المعايير من قبل الدول المتخلفة، فتوجد العديد من المحددات التي تحد من توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول نذكر من بينها[1]:

- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على المستوى الدولي لاختلاف البيئة والثقافة التي نشأت فيها المعايير، وهذان المتغيران تم أخذهما بعين الاعتبار عند إعداد المعايير المحاسبية.
- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص المعايير على وجود بديل مرجعي وبدائل أخرى يمكن اعتمادها، وهذا يخلق مشكل الاختلاف في النتائج المتوصل إليها عند اعتماد طرق مختلفة، مثل طرق تقييم المخزون المذكورة في IAS 2 وأساليب الاهتلاك في IAS 16.
- إن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات بالإضافة إلى التعديلات التي تطرأ على المعايير.
- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، ففي حين لا يكون الأمر صعبا للمطبقين في الدول المتقدمة لفهم المعايير، يكون الأمر غاية في الصعوبة ويتطلب وقتا وجهدا بالنسبة للدول المتخلفة.

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 27-30.

الفصل الخامس: بدائل خيارات المحاسبة

الفصل الخامس: بدائل الخيارات المحاسبية

عرفت المحاسبة تغير وتطور كبير منذ بداية استخدامها، فبهدف المعالجة الصحيحة وافصاح الصادق عن الأحداث المحاسبية في الشركة واضفاء أكبر قدر من مصداقية وموثوقية على المعلومة المحاسبية، عرفت المحاسبة تغير في بدائل القياس المتاحة من التكلفة التاريخية المستعملة على نطاق واسع، التكلفة الجارية، القيمة الحالية والقيمة العادلة.

1- مفاهيم أساسية:

قبل التطرق إلى بدائل الخيارات القياس المحاسبية نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المتمثلة في ما يلي:

1-1 السياسة المحاسبية:

عرف الشيرازي سياسة محاسبية على أنها" مجموع أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في انتاج وتزصيل المعلومات المالية، وبقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأساس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيات كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد".

وعرف معيار الدولي المحاسبي رقم 8 السياسة المحاسبية على أنها " هي المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وتقديم البيانات المالية.

1-2 الخيارات المحاسبية:

الخيارات المحاسبية هي " التغييرات في القواعد المستخدمة لحساب الأرقام المحاسبية، مما يغير توزيع التدفقات النقدية للشركات".

1-3الاعتراف المحاسبي:

الاعتراف المحاسبي هو اجراء لإدراج بند في القوائم المالية، حيث يتم وصف البند بكلمات ومبلغ نقدي، يتم ادراج هذا البند في القوائم المالية في حالة كان:

- من المحتمل أن تتدفق منه مناقع اقتصادية مستقبيلة مرتبطة بالبند إلى أو من المنشاة (الأصول والخصوم)؛
- للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

1-4 القياس المحاسبي:

قدم العالم Campell أول تعريف محدد لعملية القياس بشكل عام حيث عرفها "يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"[1].

كما قدمت جمعية المحاسبين الامريكين تعريف لعملية القياس ورد فيه " يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبيلية وذلك بناء لملاحظات ماضية وجارية وبموجب قواعد محددة".

تقوم عملية القياس على أربع أركان رئيسية هي :

- الخاصية محل القياس؛
- المقياس المناسب للخاصية محل القياس؛
- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس؛
- الشخص القائم بعملية القياس.

2- بدائل خيارات القياس المحاسبي:

فيما يلي مختلف الأسس القياس المتاحة وتقيمها :

2-1 **التكلفة التاريخية:** تعرف التكلفة التاريخية بأنها "القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء أو تكلفة الإنجاز".

وقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين بأنها: "المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها".

الجدول رقم (5- 1): مزايا وعيوب طريقة التكلفة التاريخية

مزايا طريقة التكلفة التاريخية	عيوب طريقة التكلفة التاريخية
- تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الحقيقة الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت شراء أضل أو نشوء اللتزام؛ - يستند الاثبات المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة	- غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقة السائدة في السوق؛ - تخلق صعوبة في عملية تأمين المقارنة بين المعلومة المحاسبية؛

[1]-محمد مطر، **تأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل، 2004، ص 109.

التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليست عملية افتراضية؛ – يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذه الطريقة إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الاحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية أكثر موثوقية؛ – تتلائم طريقة التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض الاستمرارية، ثبات وحدة النقد والموضوعية.	– انخاض راس المال وحقوق الملكية من خلال توزيع الأرباح الوهمية.

2-2 **التكلفة الجارية:** تقوم هذه الطريقة هو اعتماد أساس للقياس يتمثل في الأسعار الجارية المبنية على أسعار السوق أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقيق أو تكلفة الإحلال.

الجدول رقم (5 – 2): مزايا وعيوب طريقة التكلفة الجارية

مزايا طريقة التكلفة الجارية	عيوب طريقة التكلفة الجارية
– تعتبر حديثة نسبيا في القياس المحاسبي؛ – تأخذ جميع التغيرات الجارية التي تطرأ على عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛ – تمثل هذه الطريقة مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة ووسيلة للحفاظ على رأس المال؛ – تستخدم كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبيلية.	– صعوبة إيجاد أصول مشابهة في السوق لتلك التي تحوزها المؤسسة؛ – غياب الموضوعية والقابلية للتحقيق، لأن تحديدها يعتمد غالبا على التقدير مما يجعلها عرضة للتحيز والذاتية في التقدير؛ – تتجاهل التغير في المستوى العام للأسعار.

3-2 **القيمة الحالية:** تعبر عن قيمة المنافع الاقتصادية المنتظر من استخدام الأصل في نشاطات الشركة إلى غاية الاستغناء عنه، وتقدير قيمة هذه المنافع يتسم بالصعوبة لأنه يتطلب تقدير التدفقات التي يمكن تحقيقها من استخدام الأصل.

4-2 **القيمة العادلة:** تم استخدام مصطلع القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبية المالية FASB لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق. تم تعريف القيمة العادلة في مجموعة من معايير

المحاسبية الدولية ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 الفقرة 8 "المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت".

الجدول (3-5): مزايا وعيوب التكلفة العادلة

مزايا طريقة التكلفة العادلة	عيوب طريقة التكلفة العادلة
– يزود استخدام القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية؛ – تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة كونها تقدم معلومات حديثة عن القيم الجارية للأصول والالتزامات؛ – يتوافق القياس وفق طريقة القيمة العادلة مع هدف معايير المحاسبية الدولية المتمثل في تسهيل إتخاذ قرارات المستثمرين وذلك بتوفير معلومات حديثة؛ – تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء الشركة؛ – استخدام طريقة القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة باتباع طريقة تقييمية واحدة في كل الأوقات يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات.	– تقلبات متزايدة للنتيجة وحقوق الملكية بإعتبار أن فروقات القيمة الناتجة عن القياس تسجل في النتيجة أو تحمل مباشرة في حقوق الملكية. – نقص موثوقية المعلومات بإعتبار أن الاعتماد على القيمة العادلة يمنح العديد من الإمكانيات للتلاعب نظرا لغياب المستندات وبالتالي هذا يؤدي إلى غياب الموضوعية؛ – إن الإعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كعناصر في قائمة الدخل أو في التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين الشركة وأطراف خارجية عنها، قد يؤدي إلى التلاعب في الإيرادات مما ينعكس سلبا على القرارات التي تتخذ بناءا عليها؛ – إن القياس على أساسها يتطلب وجود أسواق نشطة التي توفر تسعيرات الأصول، غير أن ذلك غير ممكن في معظم الدول خاصة الدول النامية نظرا لقلة نشاط الأسواق مما يؤدي إلى إعطاء معلومات غير قابلة للمقارنة مع تلك الموجودة في الدول أخرى أين تتوفر على أسواق كافية لتقييم هذه الأصول.

قائمة مراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد حلمي جمعة وعبد الناصر درويش، **محاسبة الشركات وفقا لأحدث التعديلات في المعايير الدولية**، دار صفاء، عمان، 2010.
2. أحمد حلمي جمعة ; عبد الناصر درويش، **محاسبة الشركات وفقا لأحدث التعديلات في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**، عمان [الأردن] : دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010.
3. أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
4. بالرقي تيجاني، **موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد البدائل القياس المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، 2005.
5. بدر الزمان خمقاني، **محاسبة الشركات المعمقة**، دروس وتمارين محلولة، النشر الجامعي الجديد، 2020.
6. حواس صالح، **التوجه الجديد نجو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
7. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007** ، إثراء لنشر والتوزيع، عمان، 2007.
8. رضوان حلوة حنان وآخرون، **محاسبة الشركات: أموال – أشخاص**، دار إثراء، عمان، 2011.
9. رضوان حلوه حنّان ; هيثم ممدوح العبّادي ; فوز الدين أبو جاموس، **محاسبة الشركات**، عمان [الأردن] : دار إثراء للنشر والتوزيع، 2011.
10. زيتوني كنزة، **دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات**، دراسة حالات (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الجزائر)، مذكرة ماجيستر، علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005.
11. شعيب شنوف، **الممارسات المحاسبية في الشريكات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 .
12. طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
13. عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية الاطار النظري والتطبيق العلمي**، ط 2، صنعاء، 2009.
14. عبد الوهاب نصر علي، **محاسبة الشركات: الأسس النظرية ومشاكل الممارسة العلمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

15. عيدة محمود حميدة، المحاسبة الدولية 2، **مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات**، 2010-2011.

16. **المحاسبة الدولية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013 .

17. المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المادة 138 مكرر، الجزائر، 2018.

18. ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، **خصاص محاسبة الشركات الدولية وضرورة التوحيد المحاسبي الدولي**، مجلة التواصل، عدد 15 ديسمبر، 2005.

19. نعيجي عبد الكريم، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة و جباية مجمع الشركات، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، محاسبة و مراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017.

20. - Patrick Mykita et Chérif-Jacques Allali, adaptatoin : Mokhtar BELAIBOUD, **Comptabilité des Societés conforme au SCF et aux normes comptables internationales IAS/ IFRS**, BERTI Editions, 2010.

21. Belaiboud ,Mokhtar , **Comptabilité des sociétés : Confrme au normes comptables internationales IAS/IFRS**, Alger, BERIT, 2010.

22. Bernard Raffourier, **Les normes comptables internationales(IFRS)**, Ed. economica, 4 édition, Paris, 2010, P11.

23. Christian et Christiane RAULET, **Gestion et comptabilité des sociétés commerciales**, Dunod, Paris, 2001.

24. Claude et Gilles LAVABRE, **Comptabilité des sociétés – Fusion-consolidation**, Editions Litec, Paris, 1998.

25.-Farid Makhlouf, **comptabilité des sociétés: Selon le SCF**, pages bleues, 2010.

26. Jaques richard et lal, **Analyse Financiere et gestion des groupes**, Economica, Paris, 2000.

27. Lionel Escaffre, Éric Tort, **Les normes comptables internationales IAS / IFRS**, Gualino éditeur, Paris, 2006.

28. Mohamed neji hergli**, maitriser la consolidation des comptes**, 2007, disponible sur le site web: http://www.colameo.com , consulté le : 06/02/2021.

29. -mohand cid benaibouche, Auteur, **Comptabilites des societes : conforme aux normes du nouveau systéme comptable financier** "s.c.f« , Alger : OPU, 2013,

30. **-**Parick mykita, Chérif-Jacques Allali**, comptabilité des sociétés: Confrme au SCF et aux normes comptables internationales IAS/IFRS,** Berti Editinos, Alger, 2010, A/4730**.**

31. Robert LASSELIN, **Comptabilité des sociétés**, TECHNIPLUS, Paris, 2001.

32. Robert MAESO, **Comptabilité des sociétés**, Dunod, Paris, 2006.

33. Stéphan Brun, **les normes comptables internationales IAS/ IFRS**, Gualino Edition, Paris, 2006.
34. Stéphan Brun, **Les normes comptables internationales**, IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, P 21

الفهارس

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-2)	- مراحل تسجيل عملية الاندماج لغرض تكوين شركة جديدة	37
(1-3)	- المساهمة مباشرة	53
(2-3)	- المساهمة غير مباشرة	53
(3-3)	- المساهمة متعددة	54
(4-3)	- المساهمة متبادلة	54
(5-3)	- المساهمة دائرية	54
(1-4)	- أهم العوامل التي أسهمت في ظهور المحاسبة الدولية	86
(2-4)	- الهيكل التنظيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية	89

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-3)	– أنواع المساهمات المتبادلة بين الشركات	55
(2-3)	– الأنواع المختلفة للرقابة	57
(3-3)	– طرق توحيد الحسابات	68
(1-4)	– تاريخ ومكان إتعقاد المؤتمرات المحاسبية الدولية	83
(1-5)	– مزايا وعيوب التكلفة التاريخية	96
(2-5)	– مزايا وعيوب التكلفة الجارية	97
(3-5)	– مزايا وعيوب التكلفة العادلة	98

فهرس المحتويات

مقدمة	**2**
الفصل الأول: أدوات المالية	**4**
I- أدوات المالية	**5**
1- ماهية الأدوات المالية	5
2- تصنيف الأدوات المالية	8
3- معالجة محاسبية للادوات المالية	9
II- القروض السندية	**23**
1- ماهية السند	23
2- المعالجة المحاسبية لإصدار القروض السندية	24
3- المعالجة المحاسبية لإهتلاك القروض السندية	26
تمارين الفصل الأول	30
الفصل الثاني: إندماج الشركات	**34**
I- مفاهيم عامة حول إندماج الشركات	**35**
1- تعريف إندماج الشركات	35
2- طرق إندماج الشركات	35
3- أهداف إندماج الشركات	36
II- الجوانب المحاسبية لعملية إندماج الشركات	**36**
1- إندماج بتكوين شركة جديدة	37
2- اندماج عن طريق الابتلاع	40
تمارين الفصل الثاني	42
الفصل الثالث: توحيد الحسابات	45
I- مفاهيم عامة حول مجمع الشركات وتوحيد الحسابات	46
1- تعريف مجمع الشركات	46
2- دوافع إنشاء مجمع الشركات	47

3- مزايا وعيوب إنشاء مجمع الشركات	49
4- مكونات مجمع الشركات	52
5- الارتباطات المالية بين شركات المجموعة	53
II- توحيد الحسابات	55
1- تعريف توحيد الحسابات	55
2- تحديد مجال توحيد الحسابات	56
3- أنواع الرقابة	56
4- نسب المساهمة، نسب الفائدة، نسب الرقابة	58
5- طرق توحيد الحسابات	60
III- الجانب المحاسبي لعملية توحيد الحسابات	66
1 – مراحل اعداد الحسابات الموحدة	66
تمارين الفصل الثالث	78
الفصل الرابع: محاسبة الشركات الدولية	**82**
I- المحاسبة الدولية	**83**
1- نشأة محاسبة الدولية	83
2- تعريف محاسبة الشركات الدولية	84
3- عوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية	85
II- المعايير المحاسبة الدولية	**87**
1- مجلس المعايير المحاسبة الدولية	87
2- تعريف المعيار المحاسبي ومراحل إصداره	90
3- مميزات ومحددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	92
الفصل الخامس: بدائل الخيارات المحاسبية	**94**
1- مفاهيم أساسية	95
2- بدائل خيارات القياس المحاسبي	96
قائمة مراجع	**99**

فهارس 102